ملحق
بناء السلام في لبنان

العدد رقم 19، آب 2018 Issue nº 19, August 2018

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by: KFW
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عرسال - تصوير عليا حاجو

03 المواطنة هي المدخل إلى السلم الأهلي والاستقرار الأمني والاجتماعي
04 آثار المشاركة السياسية للنساء في لبنان
05 لماذا امتنع ناخبو المرة الأولى عن الإقتراع في الإنتخابات النيابية؟
06 قضية الإعاقة ليست موسميّة
07 ديمقراطية الإنتخابات: لمشاركة فاعلة وسلم أهلي دائم
11 كسب المعيشة: حين تواجه الاحتياجات المخاوف
12 الخروج من الظلال: المهاجرون واللاجئون في لبنان
13 المساحات المشتركة: حيّز مفتوح للجميع
14 قصتي مع البرازق
15 الحياة في مخيم للاجئين: نقمة ونعمة

8 - 10 عرسال العائدة إلى حضن الوطن تطالب بتنظيف جردها من الألغام

© تريمج: تاتيانا حاجو

الهدف الأولوية: بناء الثقة بين المجلس النيابي الجديد والمواطنين

تقدم الأمم المتّحدة في لبنان الدعم الانتخابيّ للحكومة منذ عام 2005. وفي 2012 ركزّ مشروع دعم الانتخابات اللبنانيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ جهوده على التنظيم الناجح لانتخابات نيابيّة حرّة ونزيهة.

وبعد تأخير دام خمس سنوات، وتمديد ولاية المجلس النيابي ثلاث مرّات، أجريت الانتخابات النيابيّة في السادس من أيار 2018 وذلك بموجب قانون جديد للانتخابات تضمّن، من بين تعديلات أخرى، تقسيم لبنان إلى 15 دائرة إنتخابيّة واعتماد نظام التمثيل النسبيّ مع الصوت التفضيليّ.

وعلى صعيد المشاركة السياسيّة، تميّزت الانتخابات النيابيّة 2018 بنسبة اقتراع منخفضة نسبياً بلغت 49.7 في المئة في أنحاء البلاد حيث سجّلت نسب الاقتراع الأدنى في دائرة بيروت الأولى (33.19 في المئة) والأعلى في دائرة جبل لبنان الأولى (67.09 في المئة). وفي ظل وجود ناخبين غير مقيمين في البلاد يصل عددهم إلى نحو أكثر من مليون ناخب، بقيت نسبة الاقتراع أدنى من الانتخابات السابقة (52 في المئة في عام 2009).

وللمرّة الأولى في تاريخ لبنان، أدلى 82,790 ناخباً لبنانياً مقيماً في الخارج بأصواتهم في الانتخابات. ومع أن نسبة المشاركة في الانتخابات في الخارج كانت متدنيّة إلّا أن هذا التدبير الجديد سيمهّد السبيل إلى مشاركة أكبر للناخبين المسجّلين المقيمين في الخارج.

وقد طرحت هذه الانتخابات إصلاحات هامّة من ضمنها استخدام أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً بغية ضمان سريّة التصويت بالإضافة إلى تمكين المغتربين المسجلّين من الاقتراع.

وفي خلال السنوات الست الماضية، قدّم مشروع دعم الانتخابات اللبنانيّة التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، بدعم من الاتحاد الأوروبيّ، ومؤخّراً من الوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة، الدعم التقنيّ لوزارة الداخليّة والبلديات بخصوص تنظيم الانتخابات النيابيّة. كما دعم هيئة الإشراف على الانتخابات في مراقبة وسائل الإعلام وتمويل الحملات وقدّم الدعم إلى المجلس الدستوريّ ومجلس شورى الدولة حول الطعون الانتخابيّة.

وتضمّن المشروع تدريب آلاف موظفي أقلام الاقتراع، ومكننة العمل الاداري لتسجيل المرشّحين للانتخابات وتطبيق نظام آلي لإدارة النتائج، وحملات تثقيف الناخبين بالإضافة إلى الدعم التقنيّ لمشاركة المرأة وتمثيلها.

وعلى الرغم من ارتفاع مستوى المنافسة الانتخابيّة حيث وصل العدد الإجماليّ للمرشّحين إلى 976 مرشحاً، ومن ضمنهم 113 مرشّحة، إلّا أن المرأة ما زالت لا تحظى بالتمثيل المناسب. ولم ينعكس ارتفاع عدد النساء المرشّحات من 12 في عام 2009 إلى 86 في عام 2018 (14.4 في المئة) على عدد المقاعد التي فازت بها نساء. إذ ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان من 4 إلى 6 مقاعد في عام 2018. وهناك مؤشّرات قويّة إلى استمرار الحاجة إلى طرح تدابير وإجراءات خاصّة مؤقّتة مثل الكوتا لتحسين تمثيل المرأة.

وعلى صعيد آخر، تعتبر حماية حقّ ذوي الاحتياجات الخاصة في الاقتراع من خلال تجهيز مراكز اقتراع يسهل وصولهم إليها، مجالاً آخر يحتاج إلى اهتمام خاصّ في السنوات المقبلة.

ومن المهمّ أن يستفيد البرلمان المنتخب حديثاً من الفرصة الذي تقدمها له السنوات المقبّلة لكسب ثقة المواطنين، والحرص على زيادة مشاركة الناخبين وترسيخ الانتخابات الديمقراطيّة.

إنّ الأمم المتّحدة ستواصل دعم الإصلاحات الانتخابيّة في لبنان لا سيّما وأنها متصّلة استراتيجيّاً بإنجاز الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو السلام والعدل والمؤسّسات القويّة بالإضافة إلى الهدف 5 من هذه الأهداف حول المساواة بين الجنسين. إذ أنّ كلا الهدفين يعتبران أساسيين لتحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 في لبنان.

كانت الانتخابات النيابيّة 2018 بمثابة خطوة إلى الأمام، وسيقوم برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ، بدعم من شركائه، بتقييم الدروس المكتسبة من هذه الانتخابات بغية تحديد مجالات التدخل ذات الأولويّة، المناسبة والأكثر ملاءمة من أجل إنجاز الإصلاحات الإنتخابيّة وتحقيق الاستقرار الديمقراطيّ والحكم التشاركيّ في لبنان.

فيليب لازاريني

منسق الشؤون الإنسانية وأنشطة الأمم المتحدة في لبنان

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لبنان ما بعد الانتخابات النيابية

بعد مرورهم بطريق سياسيّ مسدود مطوّل، أدلى اللبنانيون في لبنان كما في خارجه بأصواتهم في أيار 2018، وذلك في ظل قانون انتخابي جديد. ومن خلال ممارستهم حقهم في التصويت، عبّروا عن ترجيحاتهم وتفضيلاتهم باختيار ممثليهم. من جهتهم، سلّط المرشحون الضوء، خلال الحملة الانتخابية، على قضايا ذات أهمية كبرى في لبنان، من الفساد بشكل عام إلى الفساد في الحوكمة وقطاع النقل والتلوّث وانقطاع التيار الكهربائي. وكما أشارت ريتا الشمالي، إحدى المشاركين في هذا العدد، فإن لبنان لا يزال متخلّفاً إلى حدّ بعيد في الترتيب العالمي من ناحية ترشيح المرأة ومشاركتها السياسية: 113 مرشحة ضمن الترشيحات الشخصية و86 مرشحة ضمن لوائح أحزاب سياسية في العام 2018 مقارنة مع 12 مرشحة في العام 2009 و44 في العام 2013، حين لم تُعقَد الانتخابات.

نناقش في هذا العدد من الملحق مدى أهمية زيادة مشاركة المرأة بشكل أكبر في العمليات الانتخابية والديمقراطية وتأثير الشباب والناخبين للمرة الأولى على بناء السلام والدور المهم للرصد في الانتخابات. كما ونلقي الضوء على العقبات التي واجهها ذوي الاحتياجات الخاصة خلال عملية الانتخابات.

وفي هذا العدد أيضاً قصص ملهمة عن التغيير والمثابرة والصمود، وهو الصمود ذاته الذي أظهره لبنان للعالم بعقده هذه الانتخابات النيابية في خضمّ الاضطرابات الاقليمية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة.

نأمل أن يتمكّن المجلس النيابي المنتخب حديثاً والحكومة المقبلة من جعل لبنان الذي يحلم به كافة مواطنيه حقيقة، لبنان السلام والأمان والازدهار والبيئة النظيفة. وتُعتبر الانتخابات، إلى حدّ بعيد، فرصة لإحداث التغيير الذي تشتدّ الحاجة إليه اليوم أكثر من أي وقت مضى.

د. مايكل روس

نائب رئيس البعثة

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت

حياة آمنة ومستقرة: «فرح العطاء» النموذج

أسعدتني كثيراً الدعوة التي تلقيتها من لجنة جائزة الرئيس الياس الهراوي، والتي تعلن فيها منح الجائزة لسنة 2018 الى جمعية «فرح العطاء»، وهي الجمعية التي ساعدت وتساهم في ترسيخ السلم الأهلي في لبنان، وتمددت نشاطاتها الى العراق حيث نظمت لقاءات ومخيمات في مناطق عودة الأهالي الى قراهم بعدما أجبرهم الارهاب الداعشي بكل ألوانه وأشكاله على هجر منازلهم. وقد عملت «فرح العطاء» منذ إندلاع الحرب اللبنانية على تجاوز المعابر الجغرافية ما بين المناطق، والنفسية ما بين مواطنين أجبرتهم قوى الأمر الواقع على الافتراق. واذكر انها نظّمت مخيماً لألف شاب وشابة في البقاع أتوا من كل المناطق، واخترق المشاركون (اختراق سلمي منظم) المنطقة المسمّاة آنذاك الشريط الحدودي باعتبارها أرضاً لبنانية يجب الا تستثنى من الجولة على المناطق، وامضى المشاركون ليلتهم لدى الأهالي ومع العائلات. وكان مبيتي ليلتها عند عائلة شيعيّة في بنت جبيل ولقينا حُسن الضيافة والاستقبال.

«فرح العطاء» بنشاطها الدائم، خصوصاً في ذكرى الحرب اللبنانية، تركز على مصالحة البشر قبل الحجر، وهكذا فعلت في العراق. وربما تتوسّع إلى دول اخرى في منطقة غارقة في الحروب الأخوية.

يأخذني هذا الكلام إلى معاناة اللاجئين السوريين، وملف عودتهم، الآمنة والطوعية والدائمة أو الموقتة، وما اليها من عبارات تحوّل هؤلاء سلعة ما بين الأمم والحسابات السياسية، لأن العودة بالنسبة إليهم هي استعادة أرضهم ومنازلهم واسترجاع هذه الحقوق مع ما يجب أن يرافقها من حقوق أخرى إنسانية وإجتماعية وسياسية ودينية وغيرها. عندها تصبح كل العبارات السابقة بلا معنى، لأننا جميعاً اختبرنا الحرب والتهجير، ونعرف قيمة استرجاع الأرض والعرض.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

البداية من نقطة الصفر

كم سنة، أو حتى عقد، سينقضي قبل أن يتجلّى الطريق الصواب للحكم الرشيد أمام لبنان؟ هل وصلت البلاد إلى نقطة اللّاعودة؟ هل لبنان محكوم بهذا التطور المتزعزع بين كرّ وفرّ حيث تتناوب الوجهات الجيدة، مهما ندرت، مع الوجهات السيئة؟

لم تجد أي من المشاكل الحادة الكثيرة التي يواجهها لبنان حالياً حلاً مقبولاً حتى الآن، من أزمة اللاجئين السوريين، إلى التنافر والشواذ الذي طغى على الانتخابات النيابية في أيار الماضي، مروراً بالملفات الشائكة الأبدية كالنفايات البلدية، وتدهور الخدمة العامة، والفساد المستشري في الطبقة السياسية، والإصلاحات الهيكلية التي طال انتظارها، وشبه الافتقار للشفافية في ممارسة السلطة.

فقد ينتهي بنا المطاف بالاعتقاد بأن تنشئة البلاد بأكملها تستوجب التقويم: التنشئة على التسامح للإحالة من مظاهر كراهية الأجانب وحتى العنصرية أحياناً؛ التنشئة على الديمقراطية واحترام القانون؛ التنشئة على المبادئ الأساسية للبيئة واحترامها؛ التنشئة على روح الخدمة العامة وهي كناية عن قدرة التفريق بين «خدمة الآخرين» و«استخدامهم لخدمة الذات»؛ وأخيراً التنشئة على مفهوم المحاسبة المقدّس لمساءلة المسؤولين المنتخبين الذين يعتقدون غريزياً أنهم فوق القانون.

إن كان الرأي العام في لبنان لا ينجح في توصيل صوته فالأمر يعود ببساطة إلى أن المسؤولين المنتخَبين أنفسهم يعتبرون أنهم يتمتعون بحصانة لأنهم شبه متأكدين من إعادة انتخابهم في الانتخابات المقبلة مهما كانت الأخطاء في الحكم التي ارتكبوها خلال فترة ولايتهم.

إنها طبقة سياسية تتألب وتتضافر بشكل شبه كامل، متعجرفة في تواطؤها، فيعاد انتخابها بشكل منتظم في جوّ من الكسل المعمّم على شعبٍ ما من شيء يتمسك به سوى التقاليد.

غابي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

حقوق الطبع © 2018. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (UNDP Lebanon) - مشروع «بناء السلام في لبنان».
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

ديمقراطية

المواطنة هي المدخل إلى السلم الأهلي والاستقرار الأمني والاجتماعي

زياد عبد الصمد*

المواطنة هي تلازم الحقوق والواجبات في دولة الحق والمؤسسات، والعقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن يحمي المواطنة وهو يقوم على دعامتين أساسيتين: أولاً: إلتزام الدولة بتوفير الحقوق كاملة للمواطنين. ثانياً: التأكد من قيام المواطنين بواجباتهم على أكمل وجه.
والمشاركة السياسية هي من حقوق المواطنة الأساسية للمساهمة في تحديد الخيارات الاستراتيجية لمساءلة منتهكي حقوق الإنسان ومحاسبتهم. وهي لا تعني أن يكون المواطنون متوافقين على كل المسائل والتحديات وعلى سبل معالجتها، فمصالحهم المتناقضة تضعهم في مواقع مختلفة الى حد التناقض.
أما التحدي الأساسي فيكمن في إدارة التنوع والاختلاف بطريقة سلمية مهما بلغت حدّته من دون أن يؤثر ذلك على الاستقرار والسلم الأهلي، وعلى تحويل التنوع على أشكاله إلى حوافز للبحث عن حلول تستجيب لمصالح مختلف الفئات.

الحوار المجتمعي[1] هو من الوسائل الأساسية لتبادل الأفكار والآراء، وأداة التعبير عن الرأي والاستماع إلى آراء الآخرين. ولكنه يخضع لأصول وثوابت يفترض الالتزام بها في حال صدقت النوايا وكان التقدم نحو الأفضل هو الهدف المشترك.

والركيزة الأساسية للحوار المجتمعي هي الديمقراطية التي تقوم على الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه، وتساعد على إيجاد الحلول الوسط. ويلعب مجلس النواب، من بين سائر المؤسسات، دوراً في الحوار ويعطيه بعداً قانونياً ومؤسساتياً كونه إحدى السلطات الثلاث التي تعتبر من الدعائم الأساسية لبنية الدولة. فللمجلس وظيفة تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية بتكاوينها وتنوعها، وهو السلطة التشريعية، ويراقب السلطة التنفيذية، ويقرّ موازنة الدولة كتعبير عن الرؤية الوطنية والسياسات وبرامج العمل، وينتخب رئيس الجمهورية كل ست سنوات. إذا كان تمثيل البرلمان لكل مكونات المجتمع حقيقياً ويتمسك أعضاؤه بمصالح الفئات التي يمثلونها، عندها يدور الحوار ضمن المؤسسات وبطريقة سلمية مع حظوظ أكبر لإيجاد الحلول التي تصون المصالح. أما في حال جاء تمثيله ضعيفاً فتتدنى القدرة على إدارة الحوار، ويفقد ثقة المواطنين. عندها تنعدم ثقة المواطنين بالسلطة، ويفشل القانون في حماية الحقوق فيسهل تجاوزه ما يهدد الاستقرار والسلم الأهلي.

مرّ لبنان بتجارب عديدة منذ العام 2005 كادت أن تطيح بالسلم الأهلي نتيجة تجاوز القانون والمؤسسات ومنها عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات ما أدى إلى تعطيل الحوار في المؤسسات.

تنظم الانتخابات العامة بشكل دوري كل أربع سنوات لانتخاب نواب يتحملون مسؤوليات السلطة التشريعية طيلة هذه المدة. حيث يديرون حواراً وطنياً نيابة عن الفئات التي يمثلونها. أما دورية الانتخابات فهي للتأكيد على أن مدة التوكيل محددة في القانون لأربع سنوات، وتكون الانتخابات أداة لمساءلة النواب ومحاسبتهم على أدائهم سواء بإعادة انتخابهم أم بانتخاب سواهم.

وتقاس ديمقراطية الانتخابات بمعايير دولية تلخّص تجارب وخبرات طويلة مثلاً: عدالة التمثيل، وحرية الاختيار والنزاهة بما لا يؤثر على خيارات الناخبين، وأن تكون الجهة المنظمة مستقلة.

بالاستناد إلى ما تقدم، نسوق أهم الملاحظات التي أثّرت برأينا على ديمقراطية الانتخابات الأخيرة في لبنان.

تتحقق حيادية الجهة المنظمة باعتماد هيئة مستقلة تبدأ مهامها منذ لحظة إعداد قوائم الناخبين حتى إعلان النتائج والبت بالطعون، أو بتشكيل حكومة حيادية لا يكون فيها وزراء مرشحون. أما في الانتخابات الأخيرة فقد كان وزير الداخلية مرشحاً وهو المسؤول المباشر عن تنظيمها بالإضافة إلى 15 وزيراً على رأسهم رئيس الحكومة. خاضوا الحملات الانتخابية وهم يمارسون مهامهم الوزارية من دون انقطاع. علماً أن القانون ألزم رؤساء البلديات الاستقالة ثلاثة أشهر قبل انقضاء مدة المجلس النيابي القائم والموظفين من الدرجة الأولى والثانية (باستثناء الأساتذة الجامعيين) الاستقالة من وظائفهم قبل ستة أشهر، والقضاة بمختلف مواقعهم قبل سنتين وذلك منعاً لتعارض المصالح.

يعتمد القانون 2017/44 الذي جرت بموجبه الانتخابات النيابية يوم 6 أيار 2018، نظام التمثيل النسبي، وهو نظرياً الأفضل لتحقيق عدالة التمثيل متيحاً فرصة المشاركة للجميع حسب حجمه وعدم إقصاء أي مكوّن.

ولكن كيف ألغي مفعول النسبية في القانون؟

قسّم القانون لبنان إلى 15 دائرة انتخابية تعتبر «دوائر كبرى». وتفاوتت معايير اعتماد الدوائر الكبرى فاعتمدت المحافظة حيناً (دائرتي بعلبك - الهرمل وعكار)، والقضاء أحياناً أخرى (أقضية زحلة والمتن الشمالي وبعبدا)، وتمّ تجميع عدّة أقضية في دائرة واحدة (4 أقضية في دائرة الشمال الرابعة وقضاءين في معظم الدوائر).

كما تتفاوت معايير تقسيم الدوائر الكبرى إلى دوائر صغرى، حيث بقيت مثلاً محافظة بعلبك - الهرمل دائرة كبرى واحدة، واعتمد قضاءان دائرة صغرى واحدة (دائرة مرجعيون وحاصبيا) من ضمن الدائرة الكبرى في الجنوب الثالثة، كما جمع قضاءان ليشكلا دائرة الجنوب الأولى مع الابقاء على كل منهما دائرة صغرى بلا اتصال جغرافي بينهما (صيدا وجزين). واعتبرت بعض الأقضية دوائر كبرى (المتن الشمالي وبعبدا) وجمع قضاءان ليشكلا دائرة كبرى واحدة (البقاع الغربي وراشيا). وقُسمت بيروت إلى دائرتي الشرقية والغربية على غرار الأمر الواقع طيلة الحرب الأهلية.

إعتمد القانون الصوت التفضيلي الواحد الذي يطبق على الدائرة الصغرى، ما يفسر التلاعب بالدوائر بين صغرى وكبرى. فضمت إلى الدوائر الكبرى دوائر صغرى لترفع الحاصل الانتخابي من دون أن تؤثر على الصوت التفضيلي ولحرمان قوائم المعارضة من الاختراق، ما فرض على القوى السياسية الانضمام إلى تحالفات غير مبدئية لزيادة الحاصل، وحوّل المنافسة على الصوت التفضيلي إلى منافسة داخل اللائحة الواحدة لا بل إلى داخل الحزب الواحد، الأمر الذي أربك الناخب وعقد عملية الاختيار. وهكذا أحجم المواطنون عن المشاركة بدل أن تحفزهم النسبية نتيجة ما شاهدوا عند إعداد القوائم، وما سمعوه خلال الحملات الانتخابية.

واعتمدت العتبة الانتخابية المتحركة، أي الحد الأدنى من الأصوات التي تخوّل اللائحة الحصول على مقاعد، فوصلت في دائرة الجنوب الثالثة إلى 20% (نسبة المشاركة قاربت الـ 50%)، في حين كانت في بيروت الأولى حوالي 5% (نسبة المشاركة حوالي 31%). إن هذا التفاوت في مستوى العتبة يفرق بين المرشحين وفي تمثيل المواطنين، علما أن نسبة 20% للعتبة هي نسبة مرتفعة جداً وتكاد تكون الأعلى في العالم، وهي تمنع التغيير.

ويفتقد القانون إلى عدالة التمثيل في مسألتين: توزيع الناخبين على الدوائر بما لا يراعي التوازن فيتراوح عددهم بين 122 ألفاً في دائرة الجنوب الأولى و460 ألفاً في دائرة الجنوب الثالثة، أما توزيع المقاعد على الدوائر فتراوح من 5 في دائرة الجنوب الأولى إلى 13 في دائرة جبل لبنان الثالثة[2] ما شكل خللًا في الوزن التمثيلي للمقعد الواحد. ففي الجنوب الأولى كان 24 ألفاً أما في جبل لبنان الثالثة فكان 42 ألفاً.

وزاد التمثيل المذهبي من صعوبة تشكيل القوائم وتوزيع الصوت التفضيلي. كما انعكس غياب الكوتا النسائية على مشاركة المرأة، فترشحت 113 سيدة، تمكنت 86 من دخول القوائم وفازت فقط 4.6%، أي 6 وهذا دليل آخر على غياب العدالة.

وصل سقف الانفاق في بعض الدوائر إلى المليون و700 الف د.أ للمرشح الواحد[3] ما جعل مجموع الإنفاق العام المتاح في كل الدوائر ولكل المرشحين حوالي 650 مليون د.أ حسب تقرير «الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية». وحددت أسعار مرتفعة للتغطية الإعلامية والحملات الإعلانية ما أعطى كبار المتمولين فرصاً أكبر. كما يستثني البند 2 من المادة 62 التقديمات التي جرى على تقديمها المرشحون والأحزاب لفترة 3 سنوات متواصلة، ما يعزز الرشوة السياسية ويحوّل اللبنانيين إلى رعايا في دولة لا تحترم حقوق مواطنيها. وقد سجلت حالات شراء مقاعد في القوائم من قبل متمولين كبار ما أثّر بدوره على عدالة التمثيل[4].

لم يلتزم الخطاب المستخدم في الحملات الانتخابية بأبسط المعايير التي تضمنها القانون، كالقدح والذم والتحريض الطائفي والمذهبي واستخدام خطاب الكراهية والتخويف. ويتحمل مسؤولية ذلك المرشحون الذين انتهكوا قانون الانتخابات وقانون العقوبات، كما تتحمل مسؤوليته وسائل الإعلام لأنها لم تمتنع عن نشره لكونه يخالف قانون المطبوعات. أيضاً لم تُحترم فترة الصمت الإنتخابي حيث يمتنع المرشحون وماكيناتهم عن الاستمرار في الحملة الانتخابية والدعاية ابتداءً من الساعة صفر في اليوم الذي يسبق يوم الاقتراع حتى انتهاء العملية، وفي يوم الاقتراع يقتصر دور الإعلام على مواكبة مسار العملية الانتخابية (المادة 78).

أما تجاوز الساعة السابعة لإغلاق الصناديق (المادة 87)، فهو انتهاك واضح للقانون، إذ تم استخدام المادة 97 التي تسمح للناخبين في حرم المركز بالتصويت على أن يدوّن ذلك في المحضر. إلا أن وزير الداخلية والبلديات أعطى تفسيراً لمحيط المركز يعتبر أنه جزء من الباحة المحيطة بالمركز فسمح للموجودين فيها بأن يقترعوا، وهي صيغة ملتبسة تخلط بين حرم المركز ومحيطه وبذلك استمرت الانتخابات حتى ساعات متقدمة من الليل في بعض الدوائر. حتى أن النتائج الأولية بدأت بالصدور عن لجان القيد العليا فيما كانت عملية الاقتراع مستمرة في الأقلام الأخرى.

وكنتيجة للتحريض المذهبي الذي واكب الحملات الانتخابية، سجل حادثان يؤشران على خطورة الوضع، الأول في أحد أحياء بيروت بعد إعلان النتائج من لجان القيد العليا حيث احتشد مناصرو بعض الأحزاب وقاموا بتمزيق صوَر وإعلانات لشخصيات على قوائم منافسة مستخدمين عبارات نابية، وأشعلوا بعض الحرائق الصغيرة، ما أثار البلبلة فتدخل المسؤولون وأوقفوهم، ما يوحي بأنها كانت بتوجيه منهم وانتهت بأوامر منهم.

أما الحادث الثاني فهو إشكال وقع في مدينة الشويفات (دائرة جبل لبنان الرابعة) بين محازبين لقوائم منافسة من المذهب نفسه، وقد أدى العراك إلى إطلاق قذيفة نارية استهدفت مركزًا حزبياً أدت إلى مقتل أحد المسؤولين فيه. وقام أحد الفائزين بحماية الجاني الذي لا يزال طليقاً حتى الآن ما زاد من حدة التوتر.

إن الديمقراطية وعدالة التمثيل والمشاركة بحرية هي ضمانة الاستقرار والسلم الأهلي، أما انتهاك معايير العدالة والمساواة واحترام الرأي الآخر، والترويج لخطاب الكراهية والتحريض والقدح والذم، واستسهال تجاوز القانون، فكلها عوامل تهدّد السلم الأهلي، وتؤدّي بالنهاية إلى المزيد من التوتر في مجتمع فيه الكثير من التنوع والاختلاف وأسباب التوتر.

* المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

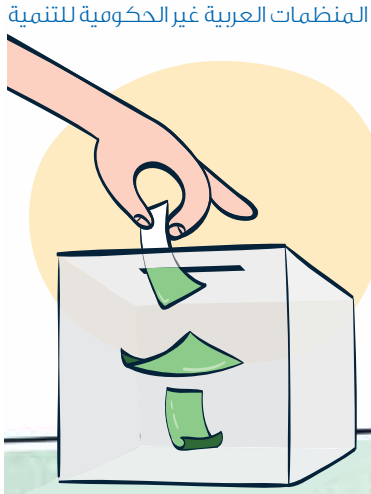

© عمل فني لمصممة الغرافيكس منى أبي وردة

(1) الحوار المجتمعي هو صيغة متطوّرة عن الحوار الاجتماعي المثلث الأطراف: الدولة، أصحاب العمل والعمال. والحوار الاجتماعي هو آلية لفض النزاعات بين العمال وأصحاب العمل برعاية الدولة المحايدة (نظرياً). وعندما يطاول الحوار مجالات أشمل من علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل مثل موضوع الهوية أو آليات الحكم وأدواته أو الخيارات الاقتصادية الكبرى لمعالجة الأزمات كالبطالة والمديونية والعجز والتضخم والسياسات الضريبية والحماية الاجتماعية وحماية البطالة وجب أن تشارك فيه فئات اجتماعية تمثل مصالح قوى اجتماعية أوسع من العمال.

(2) عن موقع وزارة الداخلية والبلديات المخصص للانتخابات النيابية للعام 2018 www.elections.gov.lb

(3) 5 آلاف ليرة على كل ناخب في الدائرة الكبرى و150 مليون ل.ل. كمبلغ مقطوع لكل مرشح و 150 مليون ل.ل للقائمة عن كل مرشح.

(4) تحدث الإعلام عن حالات رشوة وشراء أصوات، وسجل مراقبو الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية حالات من دون إثباتات لصعوبة الحصول عليها وتوثيقها بشكل دقيق.

مشاركة

آثار المشاركة السياسية للنساء في لبنان

ثقافة الشمول الاجتماعي وتعزيز التدابير الخاصة أولويات أساسية لدور فعّال

ريتا الشمالي*

الدستور اللبناني واضح في مادته السابعة، حيث يضمن المساواة بين الرجل والمرأة من دون فرق بينهما. وتحث أيضاً اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي صادق عليها لبنان في العام 1996، في مادتها الرابعة، الدولة على اتخاذ تدابير صارمة، تحديداً، «تدابير خاصة مؤقتة» لزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التي يكون أعضاؤها منتخبين أو معينين، في كل مجالات الحياة العامة. كما تمّ التأكيد على هذه المسألة في مؤتمر بكين الدولي (1995)، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي قرار الأمم المتحدة المعني بالمرأة والسلام والأمن رقم 2000/1325، وفي القرار 2008/1820 والقرار 2013/2122 اللذين يناشدان البلدان تعزيز وجود المرأة ومشاركتها في اللجان الخاصة بالتفاوض والوساطة الرامية إلى وضع حدّ للنزاعات المسلحة وإرساء السلم الأهلي. وقد تمّ وضع المساواة مؤخراً على طاولة السياسات العامة الوطنية من قبل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030، مع خطة عمل تضم 17 هدفاً تم اعتمادها في أيلول 2015 في قمة الأمم المتحدة، يتمحور الهدف 5 منها بالمساواة بين الجنسين بشكل مباشر.

بعض هذه النصوص ملزم، والبعض الآخر غير ملزِم. ولكن، بغضّ النظر عن ذلك، على الدولة اللبنانية اتخاذ التدابير التي تعطي المرأة مركزاً ودوراً مهمين في السياسة. علاوةً على ذلك، فإن الثقافة السياسية والاجتماعية للبلاد تنعكس من خلال عوامل مثل الدور الاجتماعي والحضور الفاعل في الشأن العام للمواطنات. بتعبير آخر، تعزّز المكانة الممنوحة للمرأة في السياسة وفي المجال العام الإدماج الاجتماعي كعنصر أساسي لديمقراطية تشاركية قائمة على المساواة الفعلية. وتظهِر حيازة مراكز صنع القرار وبخاصة الأدوار «القيادية» في المجتمع، لا سيما في الهيئات المنتخبة والمعيّنة (حقائب وزارية، مدراء عامون، سفارات، هيئات رسمية، لجان تفاوض...) مدى تغلغل النظام الأبوي في الثقافة السياسية وكيفية قيام الدولة، من خلال سياساتها وأيضاً ممارساتها، بإدماج وشمل الجميع، نساءً ورجالاً، في مجالاتها العامة.

أرقام وأمثلة عن الإقصاء / الاستبعاد الإجتماعي في لبنان:

في الوقائع، حصلت المرأة اللبنانية، بعد عمليات حشد مختلفة، على إصلاح القانون الانتخابي في العام 1953 والذي كرّس حقوقها السياسية. إنّما نظراً إلى الحصص الطائفية والجغرافية المختلفة الموجودة في لبنان، يصعب على المرأة اللبنانية أن تخترق الهيمنة الذكورية في السياسة. ولم يتمّ انتخاب امرأة في البرلمان حتى العام 1963، وذلك لخلافة والدها المتوفى. وفي الانتخابات النيابية في العام 2009، ومن ضمن 587 مرشحاً، 12 فقط نساء، ولم يتمّ انتخاب سوى 4 فقط في البرلمان اللبناني. وسجلت الانتخابات النيابية في أيار 2018 تحسناً ملحوظاً في المشاركة السياسية من ناحية الترشيحات: 113 ترشيحاً شخصياً، و86 ترشيحاً ضمن اللوائح في العام 2018، مقارنةً مع 12 مرشحة في العام 2009 و44 في العام 2013 حين لم يتمّ عقد الانتخابات. وتُترجَم نتائج الانتخابات للعام 2018 بعدد خجول من 6 نساء انتخبن من أصل 128 نائباً، على الرغم من كثرة حملات التوعية الوطنية. وبذلك، يبقى لبنان في المراكز الأدنى في التصنيف الدولي.

في الحكومات، النساء شبه مغيّبات. وزيرة واحدة في الحكومة الأخيرة ولا وزيرة في الحكومة السابقة.

منذ التسعينات، تمّ إطلاق الحوار الوطني وتنظيمه من قبل الهيئات السياسية مثل الأحزاب والهيئات الحكومية، وهي تضم القيادات الرئيسية لاتخاذ قرار السلم الأهلي، وتنسيق استراتيجيات الدفاع، وضمان أسس الوفاق الوطني حول الملفات اللبنانية الساخنة. ولا تزال النساء حتى اليوم مغيّبات عن هذه الاجتماعات التي تهدف إلى تحديد الأولويات الوطنية.

وقد أنتجت اجتماعات الحوار الوطني التي حصلت في الطائف والدوحة أو تلك التي جرت في لبنان لمفاوضات السلام أسس التسوية في لبنان: وقد لا تكون المسائل المطروحة والحلول المقترحة، من دون مشاركة المواطنات المستبعدات عن هذه الاجتماعات، مناسبة لهنّ، كما قد تواجه العراقيل بسبب عدم شموليتها من اللواتي لم يشاركن بها.

أما نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في العام 2016 فلم تظهِر سوى تقدّم بسيط في نسبة المشاركة لدى النساء في مراكز صنع القرار البلدي، من 4,6% في العام 2010 إلى 5,4% في العام 2016، مع 663 امرأة منتخبة محلياً. هذه النسبة ليست كافية لتحقيق الإدماج الفعلي للنساء في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي، خاصة أن حجم العمل الذي يمكن للنساء القيام به كبيرٌ، لا سيما في إطار عمليات المصالحة والوساطة المحلية التي لم تجر بشكل منهجي بعد الحرب والنزاعات المختلفة التي عاشها لبنان.

إن دور النساء في عمليات لجان تقصي الحقائق والمصالحة وإعادة الإعمار أن يكون أولية للجهود الوطنية، وأحد تحديات الديمقراطية التي تسعى البلاد إلى ترسيخها وتعزيزها.

مبادرات متعددة لإدماج سياسي واجتماعي تهدف إلى تجاوز العقبات الهيكلية

برز حراك اجتماعي يحمل المساواة في الحقوق السياسية والمدنية للمرأة في لبنان كقضية أساسية. يتألف هذا الحراك من هيئات وطنية، كالهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي تشكلت بموجب القانون 1998/720، والوزارة الجديدة لشؤون المرأة في لبنان التي أنشئت في العام 2017.

من جهتها، تحتضن الهيئات المدنية هذا الحراك أيضاً، لا سيّما المنظمات غير الحكومية الناشطة في المجال، التي تحالفت ضمن تحالف وطني لمشاركة «النساء في السياسة» الذي تأسس عام 2016. كانت المطالب بسيطة، بما فيها ضمان الحقوق الاجتماعية والسياسية الكاملة للمرأة اللبنانية. وإن كان فرض الكوتا لا يحمل الحلّ لحلم المساواة التامة، إلا أن الدراسات أظهرت أن هذا النظام يسمح للمرأة بالوصول إلى الشؤون العامة ومناصب صنع القرارات. وقد طالبت جمعيات المجتمع المدني بفرض نظام كوتا من 30%، وهو نظام انتقالي ومؤقت قد يسمح بزيادة نسبة النساء في الحياة العامة اللبنانية، لا سيما في القانون الانتخابي النيابي.

أما الرؤيا المشتركة وراء هذه المطالب بالمساواة كما تشير إليها الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان للأعوام 2011-2021 فهي عبارة عن مجال سياسي عام من دون هيمنة ذكورية، يكون فيها للمرأة أيضاً دور المواطِنة الكاملة الفاعِلة.

يستلزم تهميش المرأة واستبعادها نتيجة التسويات والتنازلات التي تمّت بسبب نظام طائفي وأبوي، إجراءات واضحة ومستويات تدخل مختلفة: تعديل القوانين الانتخابية. يجب إعادة طرح مشروع لتعديل قانون الانتخابات البلدية (الذي طُرِحَ عام 2010) ليلحظ كوتا نسائية. يجب إعادة النظر في قانون الانتخابات النيابية للعام 2017 مع إجراءات تشجع على وجود عدد نساء إلزامي في كل لائحة، تحت طائلة العقوبة. يجب أيضاً ضمان احترام مبدأ المساواة في كافة التعيينات الوزارية واللجان والبعثات.

إدماج وتمثيل عادلان لمواطَنة كاملة وشاملة

باختصار، المعركة طويلة من أجل تحقيق المواطنة الفاعلة، والتدابير المؤقتة تسمح للنساء، كونهن من الفئآت المجتمعية المهمّشة من قبل النظام، بالوصول إلى كافة مراكز صنع القرار في الإدارة ولخدمة المجتمع. ويضمن هذا الأمر تمثيلاً أفضل للنساء يسمح بالتطرّق إلى مسائل النوع الاجتماعي وتأثيراته المختلفة على الحياة العامة في النقاش العام داخل هيئات مثل الحكومة والبرلمان.

© عمل فني لمصممة الغرافيكس مى أبي وردة

(نص مترجم من الفرنسية)

* باحثة في العلوم السياسية والنوع الاجتماعي
أستاذة محاضرة في معهد العلوم الإدارية
والسياسية في جامعة القديس يوسف

شباب

لماذا امتنع ناخبو المرة الأولى عن الإقتراع في الإنتخابات النيابية؟

جينو رعيدي*

في 6 أيار 2018، وجد الكثير من المحللين والمعلقين الذين يتابعون الانتخابات النيابية الأولى في لبنان منذ العام 2009، أنفسهم في حيرة إزاء عدم رغبة الشباب اللبناني الذي ينتخب للمرة الأولى بالحضور إلى صناديق الإقتراع وبالتصويت. وبدأت بعض الحملات على الفور في البحث عن الذات لمعرفة السبب، فيما بقي البعض الآخر في حالة إنكار واعتبر الأمر مجرد إهمال من قبل الشباب وانهماك بمسائل يجدونها أكثر إثارةً ليوم عطلة الأحد، مثال الذهاب إلى الشاطئ أو التخييم في مكان ما، أو حتى معالجة الإفراط في تناول الكحول الناتج من الليلة السابقة، على الرغم من حظر التجول الذي فرضته الدولة بإقفال معظم النوادي الليلة والمقاهي عشية الإنتخابات.

بعد مرور أسابيع على اليوم المشؤوم الذي جدّد فيه البرلمان ذاته تقريبًا، أصبحت الأسباب وراء بقاء الكثير من الناخبين اللبنانيين الشباب بعيداً عن صناديق الإقتراع أكثر وضوحاً.

السبب الأول، وعلى الأرجح الأقوى، هو الغياب الكبير للثقة في المؤسسات اللبنانية. فالفساد المستشري وثقافة المحسوبية البعيدة عن الحرج، والغياب الكامل للمساءلة، هي واقع نشأ عليه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و30 سنة. ويجعل هذا الأمر «جيل ما بعد الحرب» مشكّكًا بأي مبادرة تتخذها الحكومة اللبنانية، بخاصة عملية انتخابية قد تهدّد الوضع الراهن. ويُترجم غياب الثقة هذا تلقائياً بغياب الحماسة للمشاركة في العملية السياسية في لبنان. وفكرة «لا شيء سيتغير» قد حفِرَت في عقول الشباب بالقوة لعقود، ونجحت في إبقائهم بعيداً عن الإدلاء بأصواتهم في الأحد الأول من أيار 2018 والمشاركة في الحياة السياسية.

السبب الثاني، هو غياب مشهد إعلامي حيادي نسبياً. ففي بلاد تبدأ فيها نشرة الأخبار المسائية بِـ«مقدّمة» إخبارية لمدة دقيقتين تزوّد المشاهدين بكيفية الشعور حيال أحداث النهار، غالباً ما يصعب فهم ما يحدث حقيقةً. ويقترن المشهد الإعلامي التقليدي المتحيز بسلسلةٍ من «الإتجاهات» عبر الإنترنت تكون منظمة ومنسقة بشكل دقيق من قبل مجموعات متماسكة تصوِّت على المواقف التي يجب دعمها، وتنسّق ساعات النشر والمشاركات وإعادة التغريدات عبر تويتر بغية جعل بعض المواضيع أو المسائل في موقع اتجاه اليوم، حتى عندما يكون الواقع على الأرض وبعيداً عن الإنترنت مختلفاً جداً. ويجعل هذا الأمر تصحيح المعلومات المضللة للقارئ أو المستمع أو المشاهد العادي عملية صعبة وتستغرق وقتاً طويلاً. وأما الإجماع على أن قنوات التلفزة والمحطات الإذاعية هي أبواق لمجموعات مختلفة فيجعل من عملية الاطلاع على ما يجري مهمةً مرهِقة لا يزعج نفسه بها الكثير من جيل ما بعد الحرب. وينعكس هذا الواقع حتى في عائدات الإعلانات المتراجعة لمؤسسات الإخبارية التقليدية، إذ أن المعلنين يريدون دفع المبلغ الأكبر للجمهور الأكثر استهدافاً والذي لم يعد يشاهد الأخبار أو يثق بها (البالغ 21-35 سنة من العمر)...

أما السبب الثالث، وعلى الأرجح السبب الأكثر مباشرةً، فهو التعقيد في القانون الإنتخابي والتلاعب بحدود الدوائر الانتخابية الذي يثير حماسة الشباب ذوي الإنتماء السياسي، إنما يحبط آمال الشبان والشابات الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي. وقد شهدت انتخابات العام 2018 قانوناً جديداً مع بند نسبي مُعلن إنما لا معنى له فعلياً حيث تقرر «الأصوات التفضيلية» الغالِبة الرابحين. وفضلاً عن حملة لوحات إعلانية خنوعة من قبل وزارة الداخلية وبعض المبادرات المستقلة لتثقيف الناخبين المحتملين وإعلامهم حول القانون الجديد، لم يتمّ القيام بما يلزم لتفسير كيفية عمل القانون وما تغيّر منذ تعلُّم معظم الناخبين للمرة الأولى عن الإنتخابات في صفوف التربية المدنية في المدرسة.

لقد أعطت الدوائر الإنتخابية التي تمّ التلاعب بحدودها ميزةً غير عادلة للأحزاب السياسية في مناطق نفوذها المتصوّرة، ممّا ساهم بإضعاف إرادة الشبان والشابات وحماستهم على الخروج والتصويت، علماً أن حصص الرابحين في المقاعد قد تمّ تحديدها مسبقاً. أضف إلى ذلك أن الناخبين لا يمكنهم التصويت سوى في مسقط رأسهم في حين أن جزءاً كبيراً من الشباب في لبنان قد ابتعد عن المناطق الريفية في البلاد، وبالتالي تتقلّص الرغبة لديه في انتخاب ممثلين عن دائرة لا يعيش فيها ولم ينشأ فيها ولا يرى نفسه عائداً إليها.

كل ما ورد أعلاه، إضافةً إلى الكثير من العوامل الأخرى الأكثر دقة، قد أبعدت الناخبين الشباب عن صناديق الإقتراع. ويظهر هذا الأمر حاجةً ملحة إلى الإصلاح في القانون الإنتخابي، لجعله أكثر شمولية وأكثر تمثيلاً. ويشكل انعدام الثقة الكبير معركةً شاقة يجب معالجتها، في حال أراد الشبان والشابات في لبنان البدء بالمشاركة بشكل أقوى في العملية السياسية التي تؤثر على حياتهم اليومية وسبل عيشهم المستقبلية. وفي حال أراد لبنان تحقيق إقبال أفضل للناخبين الشباب في العام 2022، يجب إجراء إصلاحات حيوية بغية المساعدة على إبقاء السلام وبنائه في المجتمعات اللبنانية. بناء السلام من خلال ضمان تمثيل أفضل لشرائح مثال الشباب والمرأة والأشخاص غير المنتمين سياسياً في قاعات البرلمان، القاعات التي سينبثق منها الإصلاح التشريعي الذي يُعتبر لبنان بحاجة ماسة إليه.

يُترجم غياب الثقة هذا تلقائياً بغياب الحماسة للمشاركة في العملية السياسية في لبنان. وفكرة «لا شيء سيتغير» قد حفِرَت في عقول الشباب بالقوة لعقود، ونجحت في إبقائهم بعيداً عن الإدلاء بأصواتهم في الأحد الأول من أيار 2018 والمشاركة في الحياة السياسية

(نص مترجم من الإنكليزية)

* مدوِّن

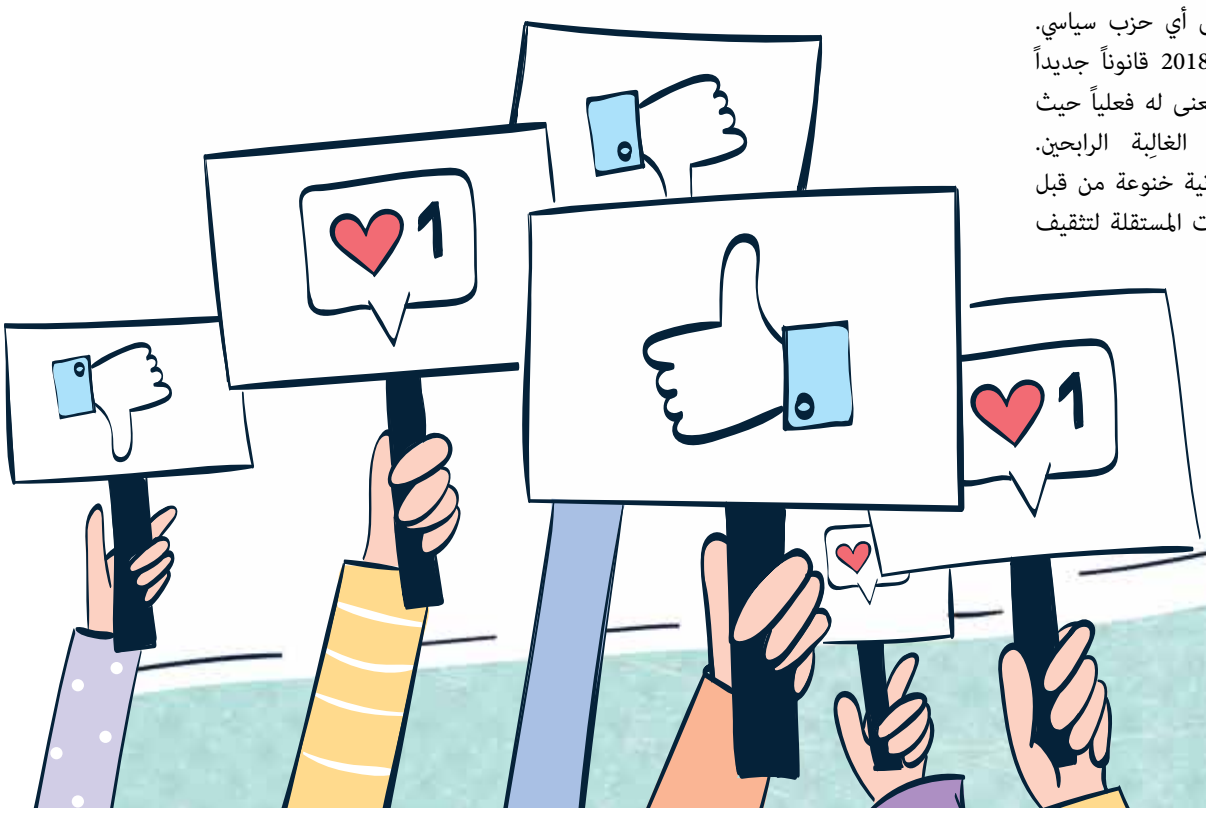

رأي

قضية الإعاقة ليست موسميّة

أمال شريف*

ما انتخبت. حملوني 4 طوابق. صار لي 20 سنة ما رحت مسرح. دلّوني ع عيادة سهل الوصول ليها. كنا رح نوقع عن الدرج انا والي حملوني. انقبلت بوظيفة بس طلع المدخل صعب. مش كيس بطاطا أنا. في منّا بيشتغلو بشركات خاصة. تخصصاتنا متنوعة إعلام. طب. تعليم. أبحاث. نحنا ناس عاديين متل كل أفراد المجتمع. الناجح. الفاشل. البطل. التنبل. بنتزوج. بنطلق. بنصاحب. بنلعب رياضة.

يتحدد تقدّم المجتمعات بسيادة العدالة المدنية، التي تحفظ حقوق كافة أفرادها على كل المستويات. للأسف ما حدث في لبنان في العام 2016 خلال الانتخابات البلدية والنيابية كان فضيحة مدوّية. كثيرة هي الأمثلة لكن بالنسبة إلي يبقى أهمها إقصاء وتهميش مشاركة الأشخاص ذوي الاعاقة في الانتخابات عبر تجاهل حقهم الدستوري، على الرغم من تنفيذ الوعود التي تطلقها وزارة الداخلية عقب كل استحقاق بأن الانتخابات المقبلة ستحفظ حق الجميع في الاقتراع بكرامة. وآخرها كان بعد الانتخابات البلدية في 2016، حيث أكد وزير الداخلية نهاد المشنوق فشل وزارته في تأمين اقتراع الأشخاص ذوي الإعاقة بكرامة، وقدم اعتذاره لعدم الاستعداد لتأمين تسهيل وصولهم بسبب ضيق الوقت. لكن المشهد نفسه تكرر في الانتخابات النيابية الأخيرة مع فارق أن الحكومة ووزارة الداخلية كانت لديهما سنة أو أقل للاستعداد لوجستياً للانتخابات النيابية.

مرّ شهر على الانتخابات النيابية وصمتت وسائل الإعلام وانكفأ الناس عن الكلام عن كل ما رافقها من إخفاقات في التنظيم، وخيبات أمل لدى الناخبين ذوي الإعاقة والتي انتهت بوعود من وزير الداخلية ورئيس الحكومة بأن المرة القادمة ستكون الأمور أفضل. مرّت الفضيحة من دون محاسبة أو مساءلة. فقط الوعود بحلول للاستحقاق المقبل بقيت معلقة في الهواء.

نطرح هنا تساؤلاً، لماذا فشلت الدولة أكثر من مرة في تسهيل اقتراع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الأفراد الذين يواجهون صعوبات في الوصول الى مراكز اقتراعهم؟

تتوزع مسؤولية الفشل أولاً على الحكومة مجتمعة وعلى الوزارات المعنية: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الداخلية والبلديات.

تتخبّط المؤسسات الحكومية عند كل استحقاق، فيما الحلول سهلة ومستدامة ولا تستدعي كل هذا التخبّط، لتأمين حق بديهي كفله الدستور، حيث تنص الفقرة «ج» من مقدّمة الدستور اللبناني بوضوح على «المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل». وهنا يأتي دور وزارة الشؤون الاجتماعية بعد إقرار قانون 2000/220 للمعوقين الذي يتضمّن أحكاماً مفصّلة تُحَقِّق سلامة المعوّق وكرامته ورفاهيته في مجتمعه. وأُنشئت «الهيئة الوطنية لشؤون الأشخاص المعوقين» وهي تشكّل المرجعية التقريرية لإقرار شؤونهم، يترأسها الوزير ويشغل عضويتها خبراء وممثلون مُنتَخبون عن الأشخاص المعوّقين. إلا أنّ تطبيق القانون لا يزال غير مفعّل، ويحتاج الى تعديلات وتوضيحات في بعض فقراته. كما تبيّن من التطبيق على الأرض للتقديمات التي يحصل عليها حاملو بطاقة الإعاقة، أن الأشخاص ذوي الإعاقة يخضعون لبيروقراطية معقدة لدى الدوائر الحكومية التي بغالبيتها لا تتمتع بالمواصفات المطلوبة عالمياً لتحقيق استقلالية الأفراد المعوّقين ومساواتهم أسوة ببقية أفراد المجتمع. رغم أن القانون منح الهيئة الوطنية لشؤون الأشخاص المعوّقين صلاحيات عديدة، إلا أنها للاسف كحال البلد تخضع للتجاذبات وتبقى معظم مقرراتها غير منفّذة. كذلك تفتقد وزارة الشؤون الاجتماعية إلى مركز معلومات متخصص يجيب عن أسئلة حاملي بطاقة الإعاقة التي تمنحها الوزارة وغيرهم من أفراد المجتمع ممن يهتمون بقضية الاعاقة. فمعظم الاشخاص ذوي الاعاقة يعانون عند الاستفادة من الامتيازات المقدّمة لهم، وفي أحيان كثيرة لا يعلمون كيفية الحصول على الخدمات.

بعد أن أقر قانون 2000/220، كان يتوجب على وزارة التعليم الإشراف والمتابعة على تطبيقه لتصبح المدارس كلها سهلة الوصول، فمن حق الأطفال ذوي الاعاقة ارتياد المدارس الحكومية والخاصة لا أن يُعزلوا في مؤسسات عن بقية مكوّنات المجتمع. وبما أن وزارة الداخلية والبلديات هي المشرفة على سير العملية الانتخابية كان يتوجب عليها ما ان انتهت الانتخابات البلدية 2016، وإيفاءً للوعود التي أطلقها الوزير، المبادرة إلى تشكيل فريق من الاختصاصيين يقدم الحلول العملية، والاستعانة بتقنيات متطورة ومبتكرة لاستنباط حلول تحفظ وتصون كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتسهّل عملية الاقتراع لفئة تتعدى الـ 50 الفاً من دون تعريضهم لمخاطر الحمل وتجنيبهم المهانة التي تعرضوا لها في المرّات السابقة.

بعد كل ما تقدم، لماذا أصبحت قضية الإعاقة موسميّة بعد أن كانت هذه القضية تحمل زخماً في التسعينات وبداية الألفية الحالية؟ أصبحت هذه القضية اليوم شبه غائبة عن اهتمامات الدولة، مما انعكس سلباً على حياة الأفراد الذين يقاربون الـ 20 بالمئة من تعداد السكان إذا ما أحصينا الأشخاص المصابين بإعاقات وكبار السن والعائلات التي لديها صغار في العربات. هؤلاء مجتمعون يعانون الصعوبات ذاتها لانعدام البنية التحتية المناسبة التي تسهّل عليهم القيام بأعباء حياتهم اليومية من دون مشقة.

رغم وجود الاثباتات وشهادات الأفراد المعوقين عن الانتهاكات والمخاطر التي تعرضوا لها خلال عملية الاقتراع، فضلاً عن الاعتراضات على غياب الإجراءات اللوجستية التي تتيح لكل الافراد المشاركة بعملية الإقتراع باستقلالية ومن دون حاجة إلى مساعدة أحد، لغاية اليوم، لم يبادر أحد لا الجمعيات التي تعمل في مجال الإعاقة ولا الأفراد ذوو الإعاقة، إلى التقدم بمساءلة للحكومة والوزارات المعنية بانتهاك حقوقهم ولم يلاحقوا تنفيذ الوعود التي يطلقونها.

أعترف وأنا واحدة من المقصّرين بحق قضيتي، بأن هذه القضية لم تعنِ لي الكثير رغم إصابتي بشلل الأطفال منذ عمر السنة. عملتُ لسنتين وأكثر في الجمعية الوطنية لحقوق المعوقين، ولاحقاً في ورشة الموارد العربية لمدة 5 سنوات، وبحكم عملي في مجال تصميم الغرافيك قررت التخلي عن العمل في الجمعيات والسعي وراء حلمي وطموحي بالعمل في الشركات الخاصة لإشباع رغبتي وتحقيق ذاتي، فتنقلت بين شركات عديدة من بيروت إلى الخُبر والدوحة، إلى أن استقريت نهائياً في بيروت، ما أعادني إلى قضيتي هو التقاط صورة لسيارة وزير تقف في المكان المخصص لذوي الاحتياجات الخاصة. ولاحقاً وثّقت الكثير من هذه الانتهاكات واستخدمت مواقع التواصل الاجتماعي لنشر الوعي وطلب مساعدة الناس وإشراكهم في عملية توثيق المخالفات والتي تمثل معظمها بوقوف سيارات في الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة أو المباني التي تفتقد إلى المنحدرات. تفاعل معي مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي من كل المناطق في لبنان، وبدأوا بتزويدي بصور عن الانتهاكات منذ 2007 ولغاية اليوم، وتبين من خلالها أن غالبية من لا يحترمون أو يطبقون القوانين هم إما وزراء، أو نواب أو أطباء أو أمنيون أو سائق ينتظر أحداً ما، كما أني وثّقت بالصور انتهاكات لهيئات دبلوماسية حيث يركنون سياراتهم في الأمكنة المخصصة لذوي الاحتياجات أيضاً، متغاضين عن وجود الإشارات التي تمنع وقوفهم، فيما المفترض بهذه الفئات أن تكون الأكثر وعياً والأكثر احتراماً والأكثر تطبيقاً للقوانين. وعندما خضت الانتخابات البلدية في 2016 مع «بيروت مدينتي»، كان هدفي الأول تسليط الضوء على القضية المنسيّة وكان محور حملتي الانتخابية «حق الوصول للجميع».

كلنا مقصّرون بحق قضيتنا. جمعيات وأفراداً. نحن أصحاب الإعاقات الذين نعمل خارج نطاق الجمعيات تخلينا عن قضيتنا الأساس. نكافح على مستوى شخصي لتأمين محيط سهل يعزز استقلاليتنا الخاصة متجاهلين بقية أترابنا. لم يعد هذا كافياً. كلنا معنيون. يجب أن نتكاتف لنفرض تطبيق القوانين والتوقف عن انتهاك حقوقنا انطلاقاً من مؤسسات الدولة أولاً، فالبطالة تطاول غالبية المعوّقين وهي النسبة الأعلى بين فئات المجتمع في لبنان. غالبية المعوّقين لا يحصلون على تغطية طبية، أما بطاقة الإعاقة فهي غير معترف بها لدى المؤسسات الطبية ولا تغطي الأفراد إلاّ عند المبيت في المستشفيات. نحن نحصل على خدمات من جهة ولكن من جهة ثانية نخضع لبيروقراطية صارمة، فضلاً عن غياب أجوبة عن الكثير من تساؤلاتنا. هي تفاصيل قد تبدو تافهة للبعض ولكن تعني الكثير. تفاصيل صغيرة تحيل حياتنا إلى جحيم من المعاناة.

آن لنا أن نجتمع لنضع خطة شاملة لننقل قضية الإعاقة إلى القرن الحادي والعشرين وفقاً لمعاييرنا الخاصة وشروطنا التي تفرض الحلول التي تناسبنا، فنحن مواطنون من الدرجة الأولى، ننتج وندفع الضرائب ونساهم في الاقتصاد الوطني، لسنا عالة على أحد، وبإمكان الدولة والقطاع الخاص الاستفادة من المهارات التي يتمتع بها الكثير من الاشخاص ذوي الإعاقة.

*مديرة إبداعية، مؤسسة جمعية «حل تك»

مراقبة

ديمقراطية الإنتخابات: لمشاركة فاعلة وسلم أهلي دائم

عمر كبول*

تشكّل الانتخابات مدخلاً أساسياً لبناء الدولة، أي تمتين المسارات السلمية الآيلة إلى بناء المؤسسات وتفعيلها خدمةً لارتقاء البُنى المجتمعية، ولكن ضمن شروط، أهمها بذل أقصى جهد ممكن لترسيخ عدالة التمثيل وصحته. ففي هذا الإطار، يتم غالباً استعمال المصطلحين أو دمجهما في مقصد واحد، بينما الاختلاف بينهما كافٍ من حيث المعايير الواجب أخذها في الاعتبار إذا ما أردنا حقيقةً إشراك مكوّنات النسيج الاجتماعي كافةً في عملية بناء الدولة. فالعدالة في هذا الإطار تقتضي نظاماً انتخابياً يقوم على تقسيم عادل للدوائر حيث لا تتفاوت نسبة الناخبين بين دائرة وأُخرى بشكل يؤدي إلى اختلال فاضح في قيمتي الصوت والمقعد.

في المقلب الآخر، لا تستقيم الانتخابات كأداة بناء لا هدم إذا لم يتِح النظام الانتخابي المعتمد تمثيل جميع المكوّنات، كل حسب وزنه وحجمه، أي ضمان التمثيل الصحيح من دون اختزال.

لا نزال في لبنان في المراحل الأولى لتطوير نظامنا الانتخابي، والذي غالباً ما يرتهن النقاش حوله للتجاذبات السياسية. فكما درجت العادة منذ فجر التاريخ، غالباً ما يكون النظام الانتخابي حصيلة توازن القوى في المجتمعات. فإذا ما نظرنا إلى القانون الحالي في لبنان، وفق النظام النسبي مع الصوت التفضيلي في الدوائر الصغرى، بإمكان أي متابع إدراك مدى ابتعاد القانون الحالي في أغلب مواده عن تحقيق عدالة التمثيل وصحته، بما تفترضه العملية الديمقراطية السليمة. فلطالما سعت الهيئات المدنية منذ التسعينيات الى الضغط باتجاه تصحيح الخلل الناجم عن تعليب القوانين الانتخابية بما يتناسب ومصالح الأقوياء، وكان اهتمام «الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات» (لادي) منصبّاً على تحديث الإطار القانوني الذي تجري على أساسه العملية الانتخابية من خلال الترويج لأبرز الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال، أي تلك التي تضمن تعزيز المساواة بين جميع المواطنين الناخبين، وتكافؤ الفرص بين المرشحين على حد سواء، وضمان حق الجميع في إيصال ممثليهم إلى المجالس المنتخبة من دون التعرّض لأي ضغط أو ترهيب، أكان مادياً أم معنوياً.

مع تعاظم دور الجمعية بدءاً من انتخابات العام 1996 وما تلاها، كحملة «بلدي بلدتي بلديتي» المطالبة بإجراء الانتخابات البلدية بعد تعليقها لسنوات عدة، والانتخابات النيابية والبلدية التي توالت، بدأ يتبيّن للناشطين في صفوف الجمعية مدى أهمية الإسراع في إطلاق ورشة عمل داخلية لإعادة البحث بالدور الذي من الممكن للجمعية أن تؤديه، ليس فقط لناحية المراقبة التقنية لمجريات العملية الانتخابية بل الانخراط في المسار الديمقراطي، بما تعنيه الديمقراطية من تأكيد على مبدأ دورية الانتخابات ونزاهتها والتمسك به كشرط أساسي لضمان السلم الأهلي، كما أن تكريس العملية الانتخابية كآلية محاسبة فعّالة وسلميّة تحول دون اللجوء إلى الاضطرابات والعنف.

لطالما تلازمت عملية مراقبة الانتخابات على أنواعها وانخراط الجمعية بالنضال الوطني الديمقراطي الساعي إلى بناء دولة المؤسسات، وذلك نابع من قناعة راسخة بأن الانتخابات وديمقراطيتها حجر زاوية البناء الديمقراطي، لكن لا يستقيم ذلك من دون فهمها وممارستها على أنها حرية ومساواة وعدالة. من هنا، لطالما شكّل الوعي الديمقراطي لقضايا الفئات المهمشة ركناً أساسياً يجعل من مخرجات عملية المراقبة، كما المراقبة عينها، مادة للحفاظ على صحّة النظام الديمقراطي وتمتين السلم الأهلي والتداول السلمي للسلطة. أي مراقبة نزاهة العملية ومدى إتاحة المجال لمنافسة انتخابية أكثر عدلاً بين جميع الفئات، خالية من الشوائب وتجعل من جميع المتنافسين مهما تفاوتت إمكاناتهم سواسية أمام القانون، ومتساوين في الحق.

تستند الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات في مراقبتها لمجريات العملية الانتخابية إلى تحليلها للإطار القانوني المحلي والمعايير التي يتم غالباً تطويرها كمقياس لمدى نزاهة العملية الانتخابية والتزامها المعايير الدولية، وتسعى بشكل أساسي في المرحلة التي تسبق الانتخابات إلى إطلاق حملة تثقيف انتخابي واسعة بأهداف متعددة، يتم من خلالها شرح معايير المراقبة وتلك التي تُعنى بديمقراطية العملية الانتخابية ونزاهتها وشفافيتها، وتصبّ بشكل مباشر في تنمية حسّ المواطنة والاحتكام للقانون لدى المواطنين. كل ذلك ينطلق من إيمان راسخ بأن نشر الوعي للحقوق السياسية والمدنية بين مكوّنات المجتمع اللبناني من شأنه رفع مستوى الوعي السياسي، بما هو مواطنية صالحة، وبما هو حقوق وواجبات وعلاقة تبادلية بين مؤسسات الدولة والشعب. في المقلب الآخر، وتزامناً مع مهامها في نشر الوعي الانتخابي، تساهم الجمعية في تنمية الحس التطوعي لدى الشباب اللبناني والحفاظ عليه من خلال شرح مدى أهمية المشاركة السياسية في الشأن العام عبر المبادرات المتاحة، ومن خلال المساهمة في تمتين الاطر الانتخابية عبر المشاركة أيضاً في عملية المراقبة. فتنمية حسّ العمل للصالح العام يساهم بدوره في وضع الشباب على تماس مباشر مع العملية السياسية من بابها الواسع، الانتخابات، أكانت محلية أم عامة. فأي سلطة لا تستقيم إذا لم تكن نتاج اختيار حرّ في إطار نظام انتخابي يؤمّن لجميع المواطنين الحق بالمشاركة السياسية، واختيار ممثليهم من خلال التصويت الصحيح مما يفسح المجال أمام المواطنين لتجديد الحياة العامة من خلال مساءلة السلطة المنتخبة عن نتائج التوكيل الذي أعطي لها، وهذا يحقق شرطاً أولياً لتداول السلطة بما يولّد أجواء الاستقرار السياسي الذي يوفر أفضل الشروط والظروف الممكنة للتطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[1]، وحكمًا إيجاد أرضية خصبة لبناء السلام المستدام.

إن عملية المراقبة التي تنقسم إلى ثلاث مراحل، تبدأ من عملية تنقيح لوائح الشطب وفتح باب الترشيح، مروراً بمراقبة الحملات الانتخابية والخروقات التي قد تطرأ، ومراقبة مجريات اليوم الانتخابي، وصولاً إلى إعلان النتائج ومواكبة مسار البت بالطعون المحتملة. وجود طرف ذات مصداقية عالية يُجمع عليه المتنافسون جميعهم، يلقي على عاتق هيئات المراقبة مسؤولية جسيمة، إذ يصبحون المرجع الأساس لتزويد الأطراف كافة بتقييمهم للعملية الانتخابية، والإشارة إلى الشوائب والمخالفات وإثباتها بما لا يدع مجالاً للشك لدى المتنافسين بصحة مخرجات عملية المراقبة، وبالتالي الحد من إمكانية تحوّل أي خلاف محتمل بين المتنافسين إلى نزاع خارج المؤسسات المعنية، أو المسارات المؤسساتية، كل لإثبات صحة روايته بما تقتضيه المصلحة الخاصة لا العامة.

بناء على ما تقدم، إن المراقبة الفاعلة والفعّالة لمجريات العملية الانتخابية والتي تشتمل على رفع نسبة الوعي الانتخابي لدى الفئات كافة، وعدم الاكتفاء فقط بالإشارة إلى الشوائب، كذلك السعي الدائم للاستفادة من التجارب لتطوير الإطار القانوني الناظم وتكييفه مع التطورات السياسية والتقنية بما يعزز الديمقراطية الحقة والتي هي في حقلها الانتخابي حرية اختيار، ومساواة بين الناخبين أجمعين والمرشحين، أي قيمة الصوت والمقعد، وهي عدالة، أي تطبيق القانون والالتزام بالمعايير الدولية كأطُر ناظمة، كل ذلك يعتبر بلا شك مدماكاً أساسياً لترسيخ مبدأ الاحتكام إلى السبل المؤسساتية لإدارة الاختلاف والتنافس، بكلفة أقل، وقدرة أكبر للدفع قُدُماً بالواقع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي.

(1) إنتظارات الشباب، أعمال المؤتمر الوطني الرابع، كانون الأول 2003.

* مدير تنفيذي، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

معاناة

عرسال العائدة إلى حضن الوطن تطالب بتنظيف جردها من الألغام

سعدى علّوه*

قبل عرسال وأهلها، ينبئك حاجز الجيش اللبناني عند «رأس السرج»، مدخل عرسال، بما تغيّر في البلدة بعد تسعة أشهر على تحرير جرودها من المسلحين. للحقيقة، عرسال نفسها تحررت بعدما دفعت أثماناً كبيرة على مدار ست سنوات من اندلاع الحرب في سوريا.

صارت حواجز الجيش اللبناني في البلدة شبيهة بأي حواجز أخرى خارجها. تخفف العناصر من الدروع والخوذ الثقيلة، فيما غاب القلق والحذر في التعامل مع القادمين والسيارات العابرة. لم تعد تحتاج إلى لزيارة عرسال أو صديق لك فيها. يكفي أن تقود سيارتك وتقصدها من دون أي شعور بالخوف كما كان الحال خلال السنوات السابقة لمن يتمكن من دخول البلدة.

مواقع العسكريين انفرجت أيضاً بعدما كانت تشبه الثكنات في تمركزها حول عرسال وحدودها مع بقية بلدات البقاع الشمالي. خمس سنوات والدولة تزنر عرسال بنحو خمسة آلاف عسكري لحمايتها وجاراتها من اللبوة إلى الهرمل مروراً بالفاكهة ورأس بعلبك والقاع.

أصبح طبيعياً مشهد العسكر يعبرون فرادى في زواريب عرسال وأزقتها. وها هم العراسلة فرحون بمراكز ودوريات الجيش في هضاب جرودهم، وعلى قمم سلسلة جبال لبنان الشرقية على الحدود مع القلمون السورية. مناطق كانت قبلاً محتلة من قبل مسلحي داعش والنصرة، وكانت ممنوعة على المزارعين «العراسلة» قبل معركة «فجر الجرود» التي أعادت الأرض إلى أهلها. كل ذلك يقول بعودة عرسال إلى الدولة بكل ما تحمل الكلمة من معنى. ولكن.

غصة كبيرة تعكّر صفاء هذا الإنفراج الأمني الذي أراح السوريين كما أهل عرسال: هي الألغام التي زرعها داعش والنصرة في جزء كبير من أراضي عرسال قبل تحرير الجرود. ألغام أوقعت نحو 13 ضحية من عناصر الجيش اللبناني ومزارعي عرسال وسوريين حتى الأمس القريب، ومعهم نحو سبعة جرحى، بينهم من أصيبوا بإعاقات نتيجة بتر عضو من أعضائهم، أو تعطله. يوثق الجيش سقوط خمسة ضحايا فقط.

> **تبلغ المساحة «الملوثة» بالألغام 120 كيلومتراً مربعاً، وتشكل نحو 30% من مساحة جرد عرسال وأراضي مزارعيها، وفق معطيات الجيش اللبناني الذي أكدت مصادره أنه سيبدأ المسح في تموز المقبل، وبعد ثلاثة أشهر يباشر عمليات التنظيف**

تبلغ المساحة «الملوثة» بالألغام 120 كيلومتراً مربعاً، وتشكل نحو 30% من مساحة جرد عرسال وأراضي مزارعيها، وفق معطيات الجيش اللبناني الذي أكدت مصادره أنه سيبدأ المسح في تموز المقبل، وبعد ثلاثة أشهر يباشر عمليات التنظيف.

© تصوير: عليا حاجو

© تصوير: عليا حاجو

عرسال نفسها تغيرت بعد نهاية آب 2017. فمع قوافل المسلحين الذين تم إجلاؤهم عن جرودها، غادر البلدة نحو 10 آلاف لاجئ سوري. سبق هؤلاء آلاف أخرى وإن على دفعات، ثم لحقت بهم عائلات بشكل فردي أيضاً. ليتقلص عديد السوريين اللاجئين إلى عرسال من نحو 120 ألفاً إلى نحو ستين ألفاً بينهم نحو أربعين ألفاً مسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

شوارع عرسال أيضاً تغيرت. إختفت السيارات ذات الزجاج الأسود «المفيَّمة»، ومعها آليات «البيك آب» التي كانت تسير من دون لوحات. غادر المسلحون الشوارع إلى غير رجعة. خفت حركة الدراجات النارية التي كانت تزدحم في الأزقة وعلى الطرقات، ومعها الإحتكاكات بين المارة في الطرقات وبين المنازل. وحدها المحلات الكثيفة التي فتحت الباب على الباب ما زالت مشرعة الأبواب. معظم هذه المحلات فتحها سوريون (نحو 500 محل) فيما يعمل سوريون آخرون في محلات العراسلة (نحو 150 محلاً).

المعابر بين عرسال البلدة والجرد تشي بالتغيّر الإيجابي أيضاً. فمنذ معركة آب 2014 توقفت الحركة بين عرسال وجردها. مُنع العراسلة من الوصول إلى أراضيهم حتى في الجرد المنخفض (الواطي) المعروف بالبرية، وهو جرد مروي بغالبيته، مما أدى إلى يباس معظم كعوب الأشجار المثمرة، ومعها مواسم الخضار الصيفية والشتوية، وفق ما يقول أبو ربيع البريدي، المزارع الوحيد العرسالي الذي لم يغادر أرضه على مدار سنوات الأزمة.

الجرد نفسه لم يعد يحتاج إلى إذن أمني لعبور حواجز الجيش التي ما زالت رابضة عند مداخله نحو عرسال البلدة. يكفي أن تقول إنك ذاهب لزيارة فلان في «البرية»، كما يسمي العراسلة جردهم، لكي يطلب الجندي هويتك ويسجل سيارتك على صحيفة خاصة، ويتركك تتابع طريقك.

يعبّر أبو ربيع عن ارتياح المزارعين لتخفيف الإجراءات الأمنية، وانتشار الجيش في كامل جرود عرسال ولغاية الحدود مع سوريا «عاد الجرد للدولة ولأهل عرسال» يقول.

يصف رئيس بلدية عرسال باسل الحجيري الوضع بـ«الجيد جداً»، مؤكداً تلمّس «تحسن أمني مباشر، لمجرد تحرير الجرود ومعها عرسال البلدة. إنتهت مظاهر السلاح في الشوارع والسيارات غير الشرعية، وكل مظاهر الإخلال بالأمن أو التفلت».

ويشير الحجيري إلى أن «هذا ينسجم مع إرادة أهالي عرسال الذين طالما طالبوا بوجود الدولة والجيش وكل القوى الأمنية بأجهزتها كاملة في البلدة، وهذا ما تحقق بفضل تعاون الأهالي وإصرارهم»، مؤكداً أن الدولة تبني مخفراً صار شبه جاهز، مكان المخفر الذي احتله المسلحون يوم بداية معركة آب.

شوارع عرسال أيضاً تغيرت. إختفت السيارات ذات الزجاج الأسود «المفيَّمة»، ومعها آليات «البيك آب» التي كانت تسير من دون لوحات. غادر المسلحون الشوارع إلى غير رجعة. خفت حركة الدراجات النارية التي كانت تزدحم في الأزقة وعلى الطرقات، ومعها الإحتكاكات بين المارة في الطرقات وبين المنازل. وحدها المحلات الكثيفة التي فتحت الباب على الباب ما زالت مشرعة الأبواب

المشكلة الأساسية التي تقلق أهالي عرسال اليوم وفق الحجيري: «هي الألغام والأرواح التي تحصدها»، مطالباً الجهات المعنية في الدولة والجيش بتسريع عملية المسح والتنظيف «لتعود الأرزاق إلى أهلها، ولوقف الموت».

فرحة أهالي عرسال لم تكتمل أيضاً بسبب الأعباء الكبيرة المتراكمة عليهم في السنوات الأخيرة، وفق ما يقول خالد البريدي: «خسرنا مواسمنا في الجرود على مدى خمس سنوات، توقفت مقالع ومناشر الحجر، ومعها العاملون في قطاع النقل، وانعدمت فرص العمل، وهذا أمر لم يعتده العرسالي في حياته».

فعلاً، كانت عرسال المحرك الاقتصادي للبقاع الشمالي. حوّل أهلها جردها إلى واحة مع غرز نحو 4 ملايين و750 ألف شجرة كرز ومشمش وتفاح. وكان إنتاج الجرد المنخفض من الخضار ومواسمها سنداً رئيسياً في القطاع الزراعي.

يقول البريدي إن مقالع الحجر ومناشرها، ومعها نحو 200 آلية لنقل الحجر العرسالي إلى كل لبنان، شكلت مصدر رزق أساسياً لا يقل عن الزراعة أهمية ومدخولاً، لا بل يكاد يتفوق عليها. كما كانت التجارة على الحدود مع سوريا لناحية ريف القصير وحمص وبادية الشام في السلسلة الشرقية، تشغّل عدداً لا بأس به من الأهالي.

تعويضات الدولة على خسارة العراسلة مداخيلهم، التي قدروها بنحو خمسين مليار ليرة، اقتصرت على عشرة مليارات تم توزيعها العام الفائت. وهي تعويضات لا تغني عن جوع. يقول أبو أحمد الفليطي، أحد مزارعي الجرد إنه دفع نحو ثلاثين ألف دولار لإنعاش مزرعته بعدما عاد إليها ليجد منزله الزراعي مدمراً، وآلياته مسروقة. حتى الأشجاره المثمرة التي رعاها لعشر سنوات ولم يأكل منها إلا موسمين اثنين، يبست بسبب عدم ريّها طوال فترة احتلال الجرود.

يثير رئيس البلدية أيضاً عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى مساحات كبيرة من أراضيهم «عادت إلينا أراضينا، ولكن ليس كل الأراضي بسبب الألغام». يؤكد أن هناك 150 ألف شجرة مثمرة على أقل تقدير قد يبست في الجرد ، كما «لدينا 120 بيتاً زراعياً مدمراً بالكامل». الشجر الذي لم يمت قطعه المسلحون شتاء للتدفئة.

صارت المعركة في عرسال اليوم «تنموية» وفق الحجيري: «هناك حاجة لتحسين البنى

© تصوير: علما حاجو

التحتية التي تستوعب أهل عرسال ونحو خمسين إلى ستين ألف نازح». يقول رئيس البلدية إن الطرقات غير صالحة للسير، وشبكة الكهرباء تحتاج إلى صيانة وتمتين، ومعها شبكة المياه والأهم المبادرة إلى حل مشكلة الصرف الصحي المتفاقمة في المخيمات، والتي تؤثر أيضاً على المياه الجوفية مع وجود 120 مخيماً في البلدة.

يثير الحجيري أيضاً وضع المدارس التي تشتغل منذ العام 2011 بدوامين لاستيعاب تلامذة عرسال والنازحين «تم استهلاك التجهيزات والمقاعد والمباني وغيرها بسبب كثافة العدد والتشغيل قبل الظهر وبعده».

الخروج من الحصار والأزمة لا يكون بالكلام والتمنيات، كما يقول البريدي، مشيراً إلى ضرورة أن تمد الدولة يدها إلى عرسال لتكون عودتها حقيقية ومكتملة: «غالبية المقالع والمناشر تعرضت للخراب وسرقة آلياتها، ولا يمكن لأهل عرسال استئناف أعمالهم من دون تعويضات».

يشير الحجيري إلى وجود تحد كبير أمام عودة الحجر العرسالي إلى الأسواق بالقوة نفسها التي كان عليها: «هناك منافسة كبيرة من الحجر المصري والسوري، ويحتاج العراسلة إلى وقت قبل استرداد أسواقهم».

الإرتياح الأمني الذي شهدته عرسال انعكس أيضاً على السوريين فيها. يقول أبو أحمد القاري إن وجود المسلحين كان مؤذياً بالنسبة إلينا كما أهل عرسال وربما أكثر، مذكراً بتصفيات عديدة نفذها عناصر من داعش والنصرة بنازحين سوريين ولأسباب واهية. ولذا «ارتحنا برحيلهم كون عرسال ارتاحت أيضاً، ولم نعد نشعر أننا متهمون لدى وقوع أي حادث أمني».

عندما يغيّر اللغم حياة عائلة

كان يوسف الحجيري (أبو أحمد) مشتاقاً إلى أرضه كما بقية مزارعي عرسال. مع تحرير الجرود قصد بستانه في منطقة المجر في الجرد وبقربه جلست فطوم، زوجته أم أحمد، وفي المقعد الخلفي رافقه أربعة من أحفاده وابنته التي ما زالت عزباء.

ما إن وصل أبو أحمد إلى الجل أمام منزله حتى أوقف «البيك آب» وطلب من أحفاده وابنته النزول والبدء بقطف أشجار الكرز «إنتو قطفوا الكرزات وأنا بصف البيك آب ورا البيت»، قال لهم وأكمل طريقه وأم أحمد برفقته.

تقول فطوم الحجيري اليوم إنها لا تذكر سوى صوت انفجار قوي. بعدها استفاقت من غيبوبتها لتجد نفسها على بعد نحو عشرة أمتار من المنزل. لم تسمع سوى صوت صراخ ابنتها والأحفاد. قتل اللغم أبا أحمد فوراً، فيما قذفها بعيداً مع فقرتين مكسورتين من ظهرها. أصابها اللغم بحروق في وجهها وعينيها. بدأت أم أحمد تزحف تارة وتحاول السير تارة أخرى حتى رأتها ابنتها التي كانت تندب أباها وأمها. قالت الصبية للذين ركضوا لإسعافهم «ما بقي شي من أمي راحت نساسير (أي قطع صغيرة)». هي لم تر أمها وقد قذفها الإنفجار بعيداً.

مع استشهاد أبي أحمد بلغم أرضي تركه المسلحون في الجرد، وتعطُّل أم أحمد التي لم تعد قادرة على العمل، ترك ابنها خالد (18 سنة) تعليمه وتفرغ للعمل لإعالة العائلة. تقول أم أحمد إن خالد يعمل ليلاً نهاراً ليتدبر أمر علاجها «ما عندي تغطية وزارة الصحة، حتى أنهم لم يعترفوا ببطاقة وزارة الشؤون الإجتماعية». سبق للمرأة، التي تغص بكل كلمة تنطق بها، أن خسرت شابين «توفي الأول بحادث سيارة فيما قضى الثاني بسكتة قلبية، ما كنت بعد زوجتهم وفرحت فيهم».

أورثها انفجار اللغم ضغطاً في القلب والشرايين، ووجعاً دائماً في الرأس، وندوباً كثيرة في الوجه «نطالب الدولة بالالتفاتة تجاهنا، نريد تنظيف جرودنا من الألغام، لا أريد أن أخسر خالد أيضاً».

*صحافية وباحثة

معيشة

كسب المعيشة:
حين تواجه الاحتياجات المخاوف

فريق دار السلام*

كان موضوع كسب المعيشة[1] واحداً من المواضيع التي تمت مناقشتها بكثرة خلال ورش عمل السلم الاجتماعي التي أقامتها دار السلام. وقد سلّطت الكثير من القصص التي تبادلها المشاركون – الذين جاؤوا من خلفيات مختلفة – الضوء على ثقل موضوع كسب العيش وتأثيره كسبب رئيسي للنزاعات وحالات التوتر القائمة بين اللاجئين ومجتمعاتهم المحلية المضيفة.

بشكل أساسي، أظهرت النقاشات المتعددة كيفية تأثير مواضيع كسب المعيشة – سلباً في الغالب – على تصورات هذه المجتمعات المحلية عن بعضها البعض.

تتحدث هذه القصص بشكل عام، عن «منافسة» على فرص العمل، فتعكس شعوراً بالظلم والاستغلال بين اللاجئين، وشعوراً بالغضب والاستياء والحرمان بين المجتمعات المضيفة.

وإلى جانب الانطباعات العامة التي تم التعبير عنها خلال ورش العمل، ركّزت الروايات المحلية على حوادث محددة لنزاعات نشبت حول موضوع قضايا سبل المعيشة؛ كحوادث وقعت بين الموظفين وأصحاب المصالح أو بين الموظفين أنفسهم أو بين الشركاء أو أصحاب العمل. وفي بعض هذه القصص، تطوّرت الحوادث لتشمل عدداً أكبر من الأفراد أو المجموعات. لكن هذا لا يعني غياب القصص أو التجارب الإيجابية المتعلقة بقضايا سبل المعيشة، إلا أنه لا يمكن حجب التصورات السلبية العامة عبر استحضار بعض التجارب الإيجابية.

بشكل عام، الطريقة التي يتم من خلالها عرض قضايا سبل العيش ومناقشتها، تقسم الأشخاص المتأثرين بشكل رئيسي بأزمة اللاجئين – أي اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة – إلى فريقين متعارضين عوضا عن رؤيتهم كفريق واحدٍ من ضحايا يواجهون النظام/الوضع نفسه. وهذا من شأنه تعزيز عقلية «المنافسة» ويتركنا مع معضلة «إما-أو».

هدفت دراسة دار السلام التي تم نشرها مؤخراً بعنوان «كسب المعيشة: حين تواجه الاحتياجات المخاوف» إلى تسليط الضوء على كيفية رؤية المجتمعات المحلية لهذه المشكلة. وفي الوقت نفسه، عرضت الدراسة النتائج بطريقة تساعد على تخطي عقلية «نحن ضدّ هم»، وتساهم في تمييز الاحتياجات والمخاوف الرئيسية المشتركة للأشخاص الأكثر تأثراً بأزمة اللاجئين في لبنان.

بشكل عام، تتمثل مشكلة سبل المعيشة، كما طرحها معظم المشاركين، في أن العمال السوريين يحلون محل العمال اللبنانيين، أو أنهم يتنافسون معهم على السوق، مؤثرين في نهاية المطاف على دخلهم.

من جهة، يؤمِن السوريون أن أصحاب العمل اللبنانيين يستغلونهم حيث أنهم لا يتمتعون بأي حقوق أو وسائل لحماية أنفسهم، وهم يلومون الحكومة لحرمانهم من أوراق الإقامة الخاصة بهم.

من جهة أخرى، يلوم اللبنانيون الذين خسروا وظائفهم بالكامل للسوريين، أو الذين انخفض دخلهم، السوريين على ذلك في المقام الأول، والحكومة على عدم حمايتها لحقوقهم أو خلق فرص عمل جديدة.

خلال المناقشات التي جرت خلال ورش عمل السلام الاجتماعي، نسب المشاركون هذه «المنافسة» الظاهرية إلى عدد من الأسباب، منها:

- الارتفاع الحاد في أعداد العمال السوريين في لبنان.
- قبول السوريين لرواتب أقل من رواتب اللبنانيين.
- طمع أصحاب العمل.
- كفاءة عالية لدى السوريين في بعض المهن اليدوية.

كما ذكرنا سابقاً، تم التوصل إلى هذه التصورات من خلال سرد القصص وتحليل النزاعات التي أجراها المشاركون كافة. وعلى الرغم أن معظم القصص كانت تعكس وجهة نظر اللاجئين، لكون معظم المشاركين في الورش كانوا من المجتمعات اللاجئة، إلا أن قصص ووجهات نظر المجتمعات المضيفة كانت أيضاً حاضرة. على سبيل المثال، تحدّثت إحدى القصص عن رجل كان يبيع الخبز في منطقة معينة، وتشاجر مع لاجئ جاء ليبيع الخبز في المنطقة ذاتها، مما دفع السكان المحليين إلى التدخّل. كما جلبت مناقشات المائدة المستديرة المزيد من تصورات المجتمعات المحلية المضيفة، مما عوّض عن التمثيل المتواضع لهذه المجتمعات خلال ورش العمل.

وتم تصنيف القصص المجمّعة في 5 فئات:

1 - التعويض: قصص حول عدم الدفع للاجئين مقابل الخدمات التي قدموها. وفي كافة القصص التي حرِمَ فيها اللاجئون من حقوقهم، لم يتمكنوا من استعادتها في وقت لاحق. وفي بعض هذه الحالات، تعرّض الأشخاص الذين طالبوا بالحصول على تعويضاتهم إلى الاعتداء على أيدي أصحاب عملهم، ولم يتم الإبلاغ عن معظم حالات الاعتداء.

2 - عمالة الأطفال: ذكر الكثير من المشاركين وجود تزايد في نسبة عمالة الأطفال في لبنان، وبخاصة بين مجتمعات اللاجئين. أما النزاعات ذات الصلة فكانت نتيجة إساءة معاملة الأطفال، بشكل أساسي، مما أدى إلى زيادة في حدة التوترات بين عدد من العائلات وأصحاب العمل.

3 - ظروف عمل ضارة: هذه النزاعات ذات صلة باللاجئين الذين حُرِموا من حقوقهم الأساسية في العمل مثل التعويض عن الإصابات الناجمة عن العمل، والحصول على استراحات الغداء وإمكانية الدخول إلى المراحيض.

4 - درجة عالية من الضعف: تسلّط القصص التي تندرج تحت هذه الفئة، الضوء على الحوادث التي تعرض فيها العمال اللاجئون للإساءة أو التمييز لأنهم يمثلون العامل الأضعف. وتمت مشاركة قصص عن أشخاص أبرياء تم اتهامهم بالسرقة أو أشخاص أجبروا على الاعتذار حتى عندما لم يخطئوا أو تم تهديدهم لقبول معاملة غير منصفة لأن أصحاب العمل هم من يكفل إقامتهم.

5 - شراكات مفكَّكة: إن توفّر اتفاق شراكة مفصل، كما هو الحال في أي شراكة تجارية في وضع طبيعي، غاية في الأهمية. إلا أن الوضع، وللأسف، ليس كذلك حين يتعلق الأمر بالشراكات بين اللاجئين وأفراد من المجتمع المضيف في لبنان حيث لا يُسمح للسوريين بإنشاء أعمال تجارية، مما يؤدي إلى الكثير من النزاعات بين الشركاء السابقين.

كما ذكرنا سابقاً، توحي القصص المجمّعة الواردة أعلاه أن قضية سبل المعيشة هي مجرّد مشكلة بين اللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة. إلا أنه عند التعمّق في تحليل هذه القصص، يمكن تحديد العديد من الاحتياجات والمخاوف المشتركة.

المخاوف المشتركة	الاحتياجات المشتركة
أزمة اللاجئين المطوّلة	تعزيز الظروف المعيشية وتأمين مصدر دائم للدخل
الخوف من عودة اللاجئين غير الآمنة أو صعبة المنال	الاستثمار في قدرات اللاجئين لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على حدّ سواء
توفر يد عاملة أكثر بكثير من الطلب	تطبيق مبادئ وأخلاقيات لسلوكيات العمل
العصابات التي تحتكر بعض المناطق	تطبيق قوانين عمل منصفة ونظام قضائي فعال
إساءة معاملة الأطفال وتشغيل الأطفال بالقوة	تطبيق قوانين تحدّ من عمالة الأطفال أو أقلّه تحمي الأطفال الذين يعملون
فقدان العمل أو الاستبدال بشخص آخر	حثّ أصحاب المصالح على تحمّل المسؤولية في حالات الطوارئ
عدم تلقّي أجر اليد العاملة	تشجيع البلديات على تنظيم أعمال السوريين التجارية بموجب أحكام وشروط منصفة
	الخوف من الاحتياجات المتزايدة مع مرور الوقت

إن أخذ هذه الاحتياجات والمخاوف المشتركة بعين الاعتبار عند التعامل مع قضية سبل المعيشة، قد يساعد في جعل التصورات السائدة أكثر إنسانية وتسامحاً وواقعية.

إن اللاجئين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة يعانون على حدّ سواء من آثار أزمة اللجوء. هم يفقدون بشكل متزايد القدرة على العيش بكرامة أو الحفاظ على إمكانية وصول كافية لكسب المعيشة. وبالتالي فإن ما يسمى بالمنافسة ليس في الواقع سوى عملية استغلال، من قبل النظام، للأشخاص الأكثر تأثراً بأزمة اللاجئين.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* منظمة اجتماعية لبناء السلام مقرّها لبنان

(1) دار السلام هي منظمة اجتماعية لبناء السلام مقرّها لبنان. تُعقَد ورشة العمل الخاصة بالسلام الاجتماعي مع مشاركين من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء، وذلك من أجل دعمهم لتطوير مبادرات مجتمعية تهدف إلى إنشاء مساحات للحوار بينهم.

حقوق

الخروج من الظلال: المهاجرون واللاجئون في لبنان

رولا حماتي*

التقيت بعمر لأول مرة في صيف عام 2016. كان ولداً خجولاً رقيق الصوت يبلغ من العمر 9 أعوام، ذا عيون حالمة ونظرة ثاقبة. وكان عمر يعمل في مطعم أحد المنتجعات الصيفية في البقاع منذ سنة. كانت وظيفته بسيطة، فهو كان يقوم بتوصيل طلبات الطعام إلى زبائن المطعم، ولكنها كانت صعبة لفتى بقامته الصغيرة وبنيته الضعيفة. كانت عطلات نهاية الأسبوع خصوصاً فترة مزدحمة في المنتجع. وبعد بضعة أشهر من عمله في وظيفته الجديدة، طُلب من عمر العمل أيام الأحد، يوم عطلته الوحيد. لم يكن أمام عمر خيار آخر سوى القبول، وسرعان ما أصبح يعمل سبعة أيام في الأسبوع لثماني ساعات في اليوم. عندما استجمع عمر الشجاعة اللازمة لطلب زيادة في الأجر، أتاه الجواب مهدّداً «يجب أن تكون شاكراً لأنك تعمل أصلاً!»

© عمل فني لحسان يوسف

هربت عائلة عمر من حلب التي مزّقتها الحرب في عام 2014. لجأت العائلة إلى خيمة صغيرة استأجرتها في أحد مخيمات اللاجئين في البقاع. واجه والده وليد، وهو نجار، صعوبات في العثور على عمل في لبنان. وفي غضون بضعة أشهر من وصولهم إلى لبنان، استنفدت الأسرة كافة مدخراتها وأصبحت في مواجهة مستقبل مجهول. لا يحلم عمر سوى بالعودة إلى المدرسة والعودة إلى غرفته ليلعب بالألعاب التي تخلّى عنها يوم فارق حلب. أما والده فيقول إن الحياة قد علمته درساً ثميناً: «الأحلام ليست للأشخاص مثلي، وكل ما أتمناه هو أن يحصل أولادي على حياة أفضل من حياتي.»

يعيش الملايين من المهاجرين واللاجئين في هذا البلد الصغير الذي يعتبرونه «منزلهم المؤقت» في حالة من الضعف الشديد. رحلتهم هي رحلة انتظار إلى أجل غير مسمى. لقد أدت عقود من الفشل في وضع سياسات استباقية لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة في المجتمع إلى خلق طبقة من المهاجرين التي يسهل استغلالها. ويُعتبر المهاجرون المحرومون من الكثير من حقوقهم الأساسية طبقة لا غنى عنها للحفاظ على الوضع القائم، إنما يسهُل التخلص منهم واستبدالهم. فان سياسة عدم التدخل، وهي سمة من سمات السياسة العامة اللبنانية، تسبق بوقت طويل تدفق اللاجئين مؤخرًا من سوريا المجاورة. وكانت هذه السياسة قد تجلّت أولاً من خلال رفض الدولة المستمر للمبادرة في التنظيم الاستباقي، من خلال التشريع والسياسات، لقطاع العمال المنزليين، مع تفشي الانتهاكات التي تصيبه منذ عدة عقود.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت خسارة الوضع القانوني أو غياب الوثائق، وهي ظاهرة في ازدياد نتيجة تشديد القيود المفروضة على معايير طلبات الإقامة لفئات مختلفة من الأجانب في لبنان، أحد الأسباب الرئيسية للارتفاع المبلَّغ عنه في حالات الاستغلال في العمل وظروف العمل غير اللائقة. كما أنه أحد الأسباب الرئيسية لزيادة عمالة الأطفال، حيث يجبر الأطفال على العمل نظراً لانخفاض احتمال اعتقالهم الأطفال وتفتيش وثائقهم. وفي حين يؤثر هذا النوع من الاستغلال بشكل رئيسي على المهاجرين واللاجئين، فقد خلق أيضاً ظروفاً تسهّل استغلال العمّال اللبنانيين. ففي الواقع، أدى إغراق الأجور وظروف العمل غير اللائقة إلى تخفيض معايير العمل للعمال اللبنانيين وليس للعمال الأجانب وحسب.

شهد لبنان في تاريخه الحديث موجات كبيرة من الهجرة. وفي حين أن تجربة المهاجرين اللبنانيين علمتنا الكثير الكثير من الدروس القيمة، إلا أنها أخفقت في تعزيز فكرة مسؤولية الدولة عن حماية شعبها. على العكس، لا تزال الهجرة تطرح كالحل الطبيعي للكثير من المشاكل التي تواجهنا اليوم.

يخشى الشعب اللبناني أي محاولة لمعالجة مظالم المهاجرين واللاجئين من خلال سياسات عادلة وإنسانية. ويعود هذا إلى حد كبير إلى تكتيكات التخويف التي يستنجد بها السياسيون ليلقون المسؤولية على المهاجرين كأكباش الفداء لفشلهم وللمشاكل البنيوية الأكثر عمقاً في البلاد.

وعلى خلاف الحكمة السائدة، هذه ليست مباراة يربح فيها فريق ويخسر آخر. وفي حين يواجه لبنان اليوم ضغوطات وتحديات هائلة، يجب ألا تكون حماية المهاجرين واللاجئين إحدى هذه المشاكل. فالجميع سيستفيد من إخراج المهاجرين واللاجئين من الظلال وتأمين شروط عمل لائقة وظروف عيش كريمة لهم. فعندما يُدمج المهاجرون واللاجئون في المجتمع ويحصل كافة الأطفال على التعليم وتصبح الرعاية الصحية حقيقةً ولا تكون الوثائق عائقاً أمام الحصول على العمل ونتمكّن جميعاً من العمل في أمان وكرامة، فإننا بذلك نبني بشكل جماعي مجتمعاً أفضل يكون أكثر سلماً وتسامحاً وعدلاً. عندئذ يمكننا أن نبدأ في معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم المساواة. وفي حين أن المهاجرين واللاجئين قد لا يبقون إلا بشكل مؤقت، ليس على رحلتهم أن تكون رحلة انتظار إلى أجل غير مسمى.

* مؤسسة إنسان

مبادرة

المساحات المشتركة: حيّز مفتوح للجميع

ميسان ناصر*

ظهرت على مدى السنوات القليلة الماضية، زيادة بطيئة إنما ثابتة في عدد المساحات المشتركة في لبنان. هذه الفضاءات المشتركة هي في جوهرها أحداث ثقافية تهدف إلى توفير مساحة للتعبير الجماعي عن الذات، وتتزايد أهميتها وقيمتها في بيئة تضغط الأفراد بعدد لا يحصى من الصراعات والتوترات اليومية. إذاً، ما هي هذه المساحات المشتركة في لبنان وكيف تبرز أهميتها العلاجية كمصدر تفريغ (Catharsis)؟

© تصوير بوب مطر من فريق «رصيف بيروت»

لقد قام الكثير من التجمعات في لبنان بجهود ملحوظة ومثيرة للإعجاب في توفير مساحات مشتركة، مثال منصات Cliffhangers وThe Poetry Pot ومجلة سكون وFade In، ومؤخراً أمسيات المايكروفون المفتوح «رصيف بيروت» الذي قمت بتأسيسه منذ حوالي عام. لقد كنت قلقة من عدم نجاح فكرة المايكروفون المفتوح الأسبوعي، لكن المفاجأة السعيدة كانت بعد بضعة أسابيع فقط من إطلاقه، حيث جذب «رصيف بيروت» الكثير من الأفراد المتحمّسين الذين يهتمون برعاية بيئة داعمة وودّية تكفل الجانب «الآمن» من الحيّز المشترك. في الواقع، يتدفق المزيد من الناس إلى هذا النوع من الأحداث، مع دفاتر الملاحظات الشخصية أو الآلات في أيديهم، متحمّسين لمشاركة قصصهم. تسمح هذه المساحات المشتركة للناس بمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية الهامة من خلال السرد الشخصي.

وتصف ميشيل، 22 عاماً، متخرجة حديثاً من الجامعة الأميركية في بيروت وزائرة دائمة في أمسيات «رصيف بيروت»، هذه المساحات المشتركة بأنها «فريدة وجذابة وضرورية إذا كنتَ بحاجة إلى استراحة، فتصبح بسهولة مكاناً لا يستجوبك فيه أحد. فما من احكام مسبقة». لقد شاركت تجربتها الشخصية في هذه الفضاءات قائلة: «لقد سمعت قصيدتين وأعتقد أنني لن أنساهما أبداً، كلاهما وليدة تجارب الاغتصاب أو الإساءة، وأعتقد أن مجرّد توفير المنفذ والدعم هو قفزة هائلة في عملية الشفاء».

أدارت كلير ويلسون، 26 عاماً، طالبة في جامعة بوسطن، فضاءاتها الخاصة في عمان وبوسطن. وأعربت عن سعادتها لإيجاد وفرة من المساحات المشتركة في بيروت بعد انتقالها مؤخراً إلى المدينة. «كشخص وصل حديثاً الى بيروت، تشكل هذه المساحات المشتركة، بالنسبة إليّ، وسيلة للتواصل المباشر مع رواة القصص والشعراء والموسيقيين والفنانين وغيرهم من الأشخاص المتقاربين بالتفكير والذين يضيفون قيمة للاستماع والتعبير. فإن هذه المساحات قطعة من الزمن تتألف من مزيج نادر من الرابط الإنساني والنضال والضعف والحب». وتحدثّت عن القيمة الملازمة لهذا النوع من المساحات المشتركة قائلة: «أمسيات الميكروفون المفتوح شافية لأن الموسيقى تشفي والكلمات تشفي والقصص تشفي والجماعة تشفي». وأضافت قائلة: «إن المسرح يبني الثقة في الذات ويوفر منصة لتبادل تجارب الألم والقدرة على التكيف وفي الوقت ذاته يعمل على تعزيز المجتمع. فكل فرد يستطيع أن يصف علاجه الخاص بنفسه من خلال ما يشاركه وما هو على استعداد لتشرّبه». وأشارت إلى أن هذا النوع من المساحات المشتركة يتحوّل إلى فضاءات يعيد فيها الشباب تعريف قيمهم ومواقفهم، «وبطريقة حقيقية وملموسة، تطلب هذه المساحات من هذا الجيل التصارع مع تناقضات الحريات التي نتوق إليها».

وأشار عقيل اسكندر، 31 عاماً، وهو مصمم ديكور داخلي وزائر دائم للمساحات المشتركة، إلى أن أي اختلافات اجتماعية أو سياسية تتبدّد فيها. وقال: «لقد حضرت أمسية الميكروفون المفتوح لأول مرة لمشاركة قصيدة أحبّها. وكنت متحمساً لاعتلاء المسرح». وأشار عقيل إلى شعوره ببعض الفوارق بعد حضوره الميكروفون المفتوح بضع مرات، قائلاً: «بعد فترة من الزمن، أخذت دوافعي شكلاً مختلفاً، فأصبحت كذلك مندفعاً للاستمتاع بالبيئة الداعمة التي تجمع بين الناس وبالمحادثات الجانبية التي تحدث والتي من خلالها يتبدّد الدين والمال وحتى الفوارق بين الجنسين وتبقى الفسحة للحوارات الشيقة بين أفراد الجمهور».

وعلّقت فرح العريضي، 31 عاماً، وهي كاتبة وباحثة ومرشّحة لدرجة الدكتوراه في الأدب العربي والنظرية المكانية في جامعة غولد سميث، على المساحات المشتركة في بيروت: «خلال السنوات العشر الماضية، كانت بيروت تسترجع بثبات فضاء تجاوز اليوم مختلف أنواع الحدود وبات حازماً بشكل مفتخر به، بدءاً من اعتلاء المنصات المرتجلة في الشوارع إلى تنظيم أحداث متكاملة في الحانات والمسارح والمراكز الثقافية». وأشارت إلى الجانب الجماعي والشامل لهذه المساحات قائلة: «يجمع هذا النوع من المساحات المهنيين والهواة. إنها مساحة نما فيه الكثيرون كما يستمر آخرون في النمو ضمنه. إنه مكان آمن يمكن فيه سماع أصوات «مختلفة» أو صوت «الآخر». قامت فرح بإلقاء الشعر في بيروت ولندن على مدى السنوات السبع الماضية، وقد سمح لها انتقالها مؤخراً إلى بيروت بملاحظة التغيير الذي طرأ بالفعل على هذا النوع من المساحات المشتركة. فأضافت: «هذا المكان ولّد بيئة يمكن للكثيرين أن يشعروا فيها بأنهم مشمولون ومشاركون. أنا شخصياً أعتبر هذا الكيان الاجتماعي-المكاني المخصّص بمثابة منصّة لاستعادة الحق على الاختلاف وحق التعبير والمشاركة والحق في المدينة». وشاطرت فرح تجربتها الشخصية مع هذا النوع من المساحات قائلة: «كذلك، على الصعيد الشخصي، وبفعل الاختلاف الذي يضمنه الفرد للمعاني والقيم، لقد مكنتني هذه الفسحة من تفعيل ذاتي السياسية لقدرة هذا الفضاء على جمع الروايات الفردية والجماعية. مشاهدة هذا الحدث أمر جميل ومُمَكّن، ومن الممتع المشاركة فيه».

وفعلاً تصبح هذه المساحات المشتركة مكاناً يمكن للناس فيه استعادة ما هو شرعاً لهم: ألمهم وقصصهم وأصواتهم وإنسانيتهم. وتبرز ضرورتها من خلال زيادة عدد المبادرات في كافة أنحاء البلاد وزيادة عدد الناس الذين يعوّلون على هذه المساحات. في مناخ خانق بشكل متزايد، توفر هذه المساحات المشتركة متنفساً ضرورياً، حيث يمكن للناس أن يجتمعوا ويكونوا أنفسهم لبعض الوقت ممتلكين آلامهم. وخصوصاً في منطقة في أمس الحاجة للتنفيس والتخفيف، حيث تساعد هذه المساحات المشتركة على إفراغ هذا التوتر شيئاً فشيئاً. فهي متنفس تنبعث فيها طاقة للحياة مع كل مشترك جديد. إنها ضوء خافت في ظلمة الألم التي تكتسح منطقتنا.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* شاعرة ومؤسسة أمسيات المايكروفون المفتوح «رصيف بيروت»

نوستالجيا

قصتي مع البرازق

مروى ملحم*

في رواية زوربا، مقطع يتحدث فيه عن الفريز، ويقول إنه في طفولته أحب هذه الفاكهة بطريقة جنونية، وظل يأكله حتى أصيب باضطراب في المعدة وتقيأه كله، حاول فعل الشيء ذاته مع النساء ولم ينجح. ذلك كان زوربا، أما أنا ففي صغري فعلت الشيء نفسه تقريباً لكن ليس مع الفريز.

أتذكر أنني كنت كلما سألني أحد، «شو بجبلك معي؟» أقول مباشرة ومن دون تفكير: «برازق». وربما كان يشاركنا هوسنا بها معظم أطفال الحي، فعندما يعود أبي من السوق حاملاً علبة برازق، كانت تلك واحدة من أعظم حالات البهجة في حياتنا. ولحسن حظنا فقد كان من عادة الناس غالباً إهداء الحلويات في الزيارات العائلية، والبرازق على الأخص، ربما لكون ثمنها متواضعاً نسبةً إلى غيرها من الحلويات، ولأنها كانت توضع في علب بلاستيكيّة دائريّة الشكل يمكن لفّها بشريطة حمراء وإهداؤها. وحينها كنا نتقافز حول العلبة مثل الأرانب، ونسحب الأقراص الصغيرة المغطاة بالسمسم واحداً تلو الآخر، وأحياناً ندعو أبناء الجيران إلى الوليمة العظيمة ونهمس لهم «تجو لعنا؟ عنا برازق». مع اختلاف أننا كنا نسميها «برازي»، ولم نكتشف اسمها الحقيقي حتى رأيناها موضوعة على أحد الرفوف في محل الحلويات. وهذا شكّل انعطافة في مسيرة حبنا لها، حيث أصبحت بالنسبة إلينا أكلةً رسمية تحمل حرف (القاف) الثقيل في آخرها، رغم أنه يلفظ مخففاً بالهمزة، وأصبحنا نتسلل أحياناً في الليل، لنسرق قرصين من العلبة المهيبة، ونكمل النوم.

والحقيقة أننا على خلاف زوربا لم نتقيأها أبداً، رغم أننا تناولنا منها كميات هائلة. أفكر أحياناً أننا لو رصفنا أقراص البرازق التي أكلناها لشكلت طريقاً كاملاً من قريتنا في الجبل إلى بيروت. ولا تخلو ذكرى أي عيد أو لقاء عائلي من علبها المتبادلة بين البيوت والمرتَّبة على الطاولات، والصحن الذي تعيد خالتي ملأه كلما دخل ضيف وخرج، وربما من أكثر الرموز المشتركة بين أقاربنا في سوريا وأقاربنا في بيروت، كانت هذه البسكويتات الهشة برائحتها القوية وقطع الفستق الحلبي في عجينتها، حتى أنني ما أكاد أذكر اسمها حتى تتسلل إليَّ رائحتها ومشاهد انتشارها في كل البيوت وفي كل المناسبات.

أما عن رائحة البرازق فيمكن قول الكثير، ولا شك في أنها كانت في تلك السنوات الماضية أقوى مما هي عليه الآن بكثير، فإن دخلت البيت علبة منها، انتشرت رائحتها حتى غرف النوم. ولأن الضيوف غالباً ما كانوا يصلون ليلاً، فكنا في الصباح نصحو على أثر الرائحة لنجد العلبة جالسة على الكومودينة الخشبية الطويلة بين التحف وصحون الخزف.

في الأحياء القديمة والحديثة كانت تتوزع مخابز الحلويات وتفوح منها روائح العجين المخبوز بالسمن أو الزبد مع المطيّبات. لكن رائحة البرازق كان لها طابعها وأثرها الخاص دائماً، ما إن تقف عند زاوية الشارع حتى تهبّ عليك روائح خبزها من كل مكان. وفي كل فرن تجد ثلاثة شبان على الأقل يتناوبون على خلط السميد بالطحين والزبدة والفانيليا والخميرة، ثم يرقّون العجين على شكل أقراص صغيرة، ويغمسونها بالسمسم المحمص مع القطر ثم مع الفستق الحلبي.

يعرف أي صانع للحلويات أن العجينة كلما كانت أرق كلما كانت أكثر هشاشة ولذة. وهناك خفة خاصة يحتاجها صنع البرازق للتعامل مع الأقراص الصغيرة وجعل وجهها مغطى بالكامل بالسمسم.

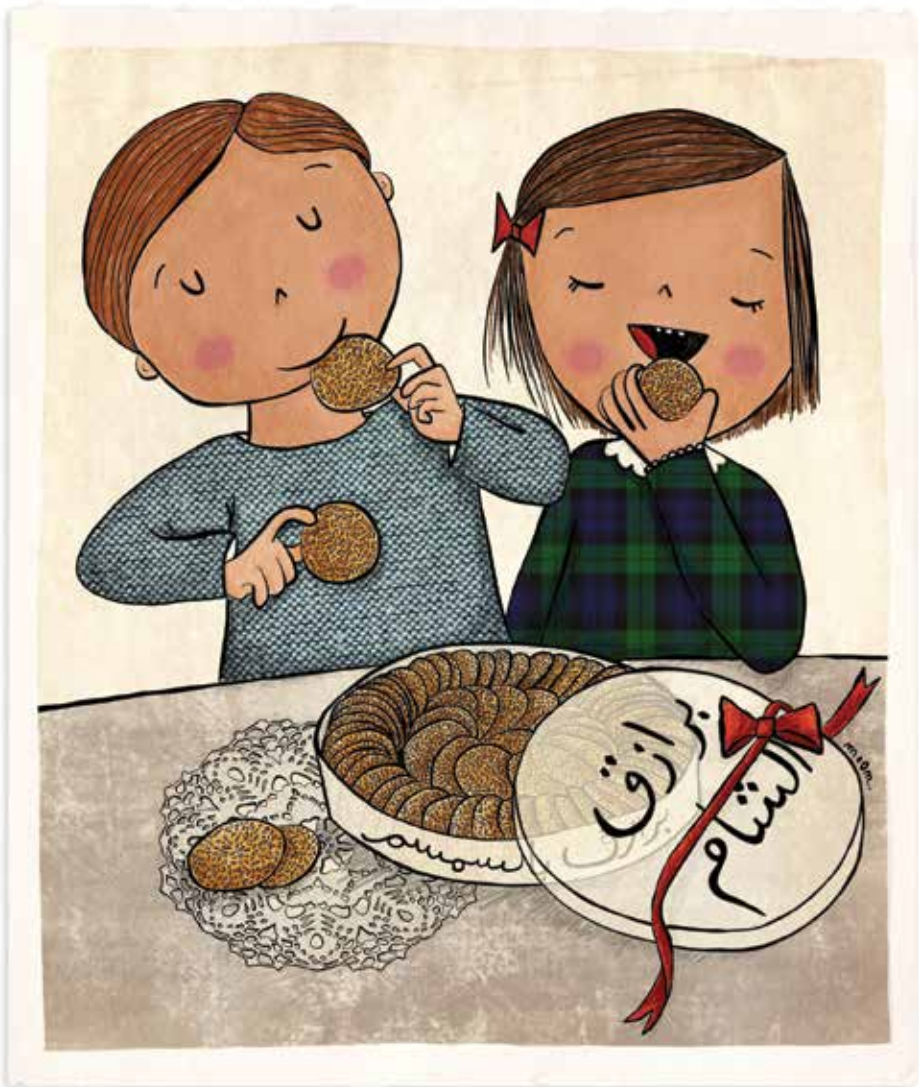

© عمل فني لمجموعة الغرافيكس مني أبي وردة

أتذكر أن أمي مثل كثير من النساء جربت صنعها في البيت، ولكنها فشلت في مقاربة برازق السوق، وقوبلت محاولتها بوجوه ممتعضة من أولادها: «ماما لا عاد تعمليها منجيبا من السوق». حتى جدتي ذات الأصول الريفية اللبنانية التي كانت تصر على خبز كل شيء بيدها، لم تمانع أن يشتري لها خالي البرازق، وكانت تقبل أن ترتبها بكل فخر إلى جانب الأقراص المعجونة بالحليب والمعمول في العيد.

جملة «جيبولنا معكن برازق»، كانت لوقت طويل الجملة الختامية لكل محادثاتنا الهاتفية مع أقاربنا في لبنان، وحتى الآن ما زلت أسمع في لبنان جملة ساخرة لمن يكثر زياراته إلى سوريا، «أكيد عم ينزل يجيب برازق»، لكونها الهدية الأثمن غير المتوفرة في لبنان. كانت صناعة لا يتميز بها أحد أكثر من أهل دمشق، حتى في المحافظات السورية الأخرى، لم تكن البرازق مثل برازق الشام، وربما لهذا السبب كانوا يصنعون الأقراص الشامية أكبر بقليل حتى لا تنتهي بسرعة. ومع مرور الزمن عبرت البرازق الحدود بين البلدين بعد الحرب، وحمل سر صنعتها كثيرٌ ممن تنقلوا بين سوريا ولبنان تلك الفترة. فانتشرت في بيروت ومنها إلى طرابلس والريف الساحلية، ثم أصبحت موجودة بكثرة ولا يخلو منها أي محل أو مخبز لبيع الحلويات.

ليس مستغرباً في بلادنا أن يحمل صنف من الحلويات كل هذه العلاقة الحميمة مع الناس. ربما نحن شعب عاطفي كثير التعلق بالذكريات، وربما لكثرة الحروب والأزمات، يهرب البعض إلى تذكر أيام الرخاء والاجتماعات العائلية والأعياد، تلك الأيام الحنونة التي كنا فيها صغاراً نركض بين أواني الفخار والقش في العليات العابقة بروائح القمح والبهارات، ونقف محتارين أمام أصناف الحلويات العديدة، ليس مستغرباً أن يمسك أحدنا قرص البرازق اليوم ويسرد ساعة من الذكريات والانطباعات ويهرب في رحلة سريعة إلى الذاكرة والحنين.

اليوم تنتشر محلات الحلويات في كل مكان، والصنعة يتناقلها الأبناء عن الآباء والأجداد، وصناعة البرازق ليست سراً على أحد. فالوصفة منتشرة على صفحات الانترنت، من البرازق الشامية والحلبية إلى البرازق المقدسية التي تبدو مثل رغيف الخبز، وتدخل أيضاً ضمن تراث أهل القدس وذاكرتهم، لكن السحر يكمن في خفة اليد التي تصنعها ورقَّتها في التعامل مع العجينة، وفي عدد دقائق خبزها ودرجة احمرارها ولون السمسم الأشقر، إضافة إلى درجة الحلاوة ودرجة الهشاشة.

بين سوريا ولبنان الكثير من التفاصيل الحميمية المشتركة، البرازق في رأس قائمتها، تلك العلب البلاستيكية التي كانت تقطع الحدود ولا تعود، وتحضر بقوة في كل مناسبة واجتماع وتحلية ومباركة. في مخيلتي الطاولة الخشبية ذات البلور الرقيق التي كانت جدتي ترصف تحته العملات المختلفة بطريقة تزيينية، وفوقها صحون الحلويات، صحن البرازق كان دوماً، الأسرع في الاختفاء.

* كاتبة

فن

الحياة في مخيم للاجئين: نقمة ونعمة

محمد منصور*

كانت الرحلة عسيرة إلى مخيم كترمايا للاجئين الذي تحيطه الجبال في قضاء الشوف للوصول إلى وجهتنا، كان لا بد للمرء أن يضل الطريق أكثر من مرة على الطرقات الجبلية الوعرة. وعند مرورنا بمصنع للطوب عرفت أننا وصلنا أخيراً إلى هذا المخيم المعزول والمهمّش والذي تسكنه حوالي 61 عائلة سورية. خلال البحث عنه، كوّنتً فكرة أوضح حول مدى الإهمال الذي يواجهه المخيم.

كانت الرائحة المُقززة تفوح من مياه الصرف الصحي المكشوفة والتي تجري فوق الأرض، وذكرتني الخيام المؤقتة المكتظة بالسكان بكلمات الروائي الأرجنتيني آريل دورفمان الذي أمضى كل حياته في المنفى: «أعتقد أن وجودك في المنفى نقمة، وعليك أن تحولها إلى نعمة. لقد ألقيتَ في المنفى لكي تموت، في الواقع لإسكاتك حتى لا يعود صوتك إلى وطنك. ولذلك كرّست حياتي كلها لقول: «لن يسكتني أحد». يكشف المشهد داخل المخيم عن مأساة كل أسرة فيه والندوب التي خلفتها الحرب في سوريا في كل فرد من العائلة: فقدان الأسرة والصدمة والمنفى، وهي تجارب من شأنها أن تترك في كل من يخوضها يأساً مفرطاً. ومع ذلك، فإن الأطفال الذين ولدوا ونشأوا في كترمايا تجنبوا هذه المشاعر لأنهم لم يختبروا الحرب. وباستثناء الأهالي، يتشابه الأطفال في تحديهم من أجل الحياة ومستقبل أفضل مع صورة المخيمات عند رؤيتها عن بعد حيث تنمو الأعشاب والزهور البرية على المنحدرات المحيطة بالمخيم، لتعتلي المشهد وتقف شامخة كرمز للقدرة على التكيف مع قسوة الحياة.

فن الكولاج وثقافة إعادة التدوير

هنا جاءت عافية رزق، وهي فنانة سورية تبلغ من العمر 38 عاماً وتسكن في مدينة السويداء في سوريا، إلى المخيم لتعزيز قدرات الأطفال وحثهم على رؤية فكرتها المتأصلة في أعمالها الفنية. تؤمن عافية بوجود «الباب» الموجود خلف كل منزل مهدّم وترى «شعاع النور»، الذي يخترق الظلام مهما كان ضئيلاً.تظهر تلك الأفكار بجلاء في عشرات أعمال الكولاج التي عرضتها في معرضها الخاص في العاصمة بيروت.

وبالعمل مع أطفال تتراوح أعمارهم بين 4 و8 سنوات، تشجع عافية الأطفال على «كسر حاجز الصمت» والتعبير عن أنفسهم، باستخدام ما قد يبدو قبيحاً أو مهملاً داخل المخيم.

داخل أحد الفصول الدراسية التي تبلغ مساحتها أربعة أمتار مربعة ذات الجدران الفضية العاكِسة لضوء الشمس، طلبت عافية من حوالي 17 طفلاً تصوير وجوههم الجميلة أو وجوههم التي تمثلهم. بعد الانتهاء من رسم تخطيطي، تم تكليفهم بالتجول حول المخيم لجمع أغطية الزجاجات البلاستيكية وقطع الكرتون والقماش أو أي نوع آخر من القمامة التي يمكن استخدامها لإعادة التدوير. وعند العودة إلى الفصل الدراسي، يبدأ الأطفال في بناء العناصر في صورهم بعد إضافة ألوانهم المفضلة لتتناسب مع أعمالهم.

بالمثل يستهدف هذا النشاط إعادة توجيه المشاعر السلبية مثل الكراهية أو الانتقام، وهي مشاعر عادة ما تولّدها مثل هذه الظروف اللاإنسانية، إلى عالم بديل يخلقه الأطفال حيث يمكن لقوة الخيال أن تحدث تغييراً فعلياً. وتقول عافية: «بدلاً من التذمر من الوضع، يبدأ التغيير الحقيقي عندما نعبّر عن اهتمامنا بالمكان». وتضيف «إنه من الضروري للأطفال في هذا السن التعبير عن مشاعرهم وذكرياتهم وحتى عن معاناتهم المستمرة من خلال أعمال فنية، وهذا هو أحد السبل للتعبير عن الذات الذي هم بحاجة إليه». عافية، التي جاءت إلى بيروت لعرض أعمال الكولاج الفنية الخاصة بها، لم تنسَ أبداً تفانيها وحبها للأطفال. فمنذ عام 2005، استخدمت عافية الفن لمساعدة الأطفال على التعافي وتحفيزهم داخل مخيمات النزوح المنتشرة حول قريتها السورية التي لم تتأثر بالحرب نسبياً. في أحد معارضها هنا، قابلت مجموعة تعمل عملاً إنسانياً مقرها نيويورك بالصدفة، والتي عرضت عليها الانضمام كمتطوعة. قرّرت عافية مرافقة المجموعة من دون أي تردد. وحتى بعد مغادرتهم، بقيت عافية في محاولة لإحداث تغيير ما مع الأطفال من خلال تحويل «نقمة» الحرمان والتهميش إلى «نعمة» بمعنى زرع بذور الجمال والإيجابية بينهم. وبعبارة أخرى، كانت تغير وجهة نظرهم عن الحياة وتعزّز قدراتهم على «تحويل القبح المحيط بهم إلى جمال».

© تصوير محمد منصور

«كل طفل فنان»، تقول عافية «إن دوري هو مجرد استخدام نظرتهم للمكان من حولهم وإظهار الجمال داخل ما يُعتبر قبيحاً».

معدل المواليد المتزايد دليل على المرونة

وتنعكس القدرة على التكيف أيضاً في معدل المواليد المتزايد بشكل ملحوظ في المخيم وسط كل الفقر والحرمان. تتكوّن أسرة كل أم التقيت بها في المخيم من 4 إلى 8 أطفال، نصفهم تقريباً ولد داخل المخيم الذي تبلغ مساحته 4 آلاف متر مربع، والذي يمتلكه مانحه علي طقش، وهو من الشوف.

وكان تدفق اللاجئين السوريين إلى المخيم قد بدأ بمأوى يستوعب عائلة واحدة هربت من الحرب عام 2012. لم يستغرق الأمر سبعة أشهر فقط حتى تم بناء 75 مأوى آخر لاستيعاب 35 عائلة سورية. واليوم، تضاعف هذا العدد بعد زيادة معدل المواليد داخل المخيم وكأنهم يلوحون برسالة مفادها أنه بغض النظر عن الوضع السيىء، يبقى حق التكاثر والإنجاب من النعم التي لا يمكن انكارها، وذلك لأن الأطفال يمثلون المستقبل، وهم قادرون على إعادة صياغة أو تشكيل هذا المستقبل في الوقت الذي أخفقت الأجيال الأكبر سناً في عمل أي تغيير إيجابي.

كان لقاء واحد مع طفل في المخيم كافياً لإعطاء صورة عما سيبدو عليه المستقبل. لم تستخدم براءة عنتر البالغة من العمر 13 عاماً جهاز iPad أو تلعب كباقي الأطفال خارج المخيم ألعاب الفيديو يومًا، كما أنها لا تملك هاتفاً خليوياً. وكانت المرة الوحيدة التي تمكنت فيها من اختبار أو مشاهدة الحياة في المدينة هي عندما ذهبت في رحلة مدرسية إلى بيروت، كجزء من أمسية «السلام» حيث عُزفت الموسيقى في الجامعة اللبنانية الأميركية. فتقول: «كنت خائفة ولم أتمكن من الابتعاد عن والديّ بسبب الخوف».

لخوفها ما يبرره، فالعصافير تخاف من أبواق السيارات ومن الحركة السريعة حتى ولو كانت ظلاً على حائط. لكن الناس في العالم المتحضر اعتادوا على الحياة السريعة إلى أن اختفت المخاوف واستُبدلت بلامبالاة وأنانية وجشع. حتى نسي الناس حقيقتهم. في المخيم، إن تصورات براءة عن العالم الخارجي مبنية على تفاعلها مع طفل أميركي مقيم في نيويورك، في مدرسة هادسون، اسمة لوغان، يكتب الطفلان رسائل بخط اليد وتقوم مجموعة من المتبرعين بنقلها وقد حدّثها لوغان في إحدى رسائله عن حياته في نيويورك. والآن تحلم براءة بالسفر إلى أوروبا أو أميركا لتحصل على تعليم أفضل.

وعند سؤالها «كيف ترى نفسها في المستقبل»، وبنبرة مفعمة بالثقة والبلاغة والشجن، قالت بعدما ترقرقت الدموع في عينيها إنها تريد أن تكون محامية. «أريد تحقيق العدالة في العالم، بدءاً بأفراد عائلتي».

* صحافي متخصص بقضايا الشرق الأوسط

جاسم

لينة غيبة
رسامة كومكس ورسوم متحركة

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.
ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

لمزيد من المعلومات:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشروع «بناء السلام في لبنان»
مبنى البنك العربي، شارع رياض الصلح، ساحة النجمة، بيروت - لبنان
هاتف: 160 70-119 أو 583 980 -01
UNDP Lebanon
للإطلاع على أنشطة المشروع، تابعوا:
#PeaceBuildinginLebanon
www.lb.undp.org/PBSupplement

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
ترجمة إلى العربية: ليال مروة